خبرة مشروع تقويم "إسلامية المعرفة"

أ. مدحت ماهر

مقدمة:

شهدت الأمة الإسلامية عبر قرنها المنقضي العديد من مشروعات البعث الحضاري التي حظيت بالاهتمام ومحاولات الاستفادة. ورغم أن ثمة محاولات للمراجعة ورؤى تقويمية مختلفة قد جرت لبعض هذه المشروعات والمدارس الفكرية المهمة، غير أنه لم يتسنَّ –رغم ذلك – استخلاص منهجية واضحة لهذه العملية المهمة: "عملية المراجعة والتقويم"، ولم تتبدَّ بوضوح الخبرة الفعلية التي تمر بها بحوثها ودراساتها، وما يستفاد منها من منهجية تمكن من المراكمة وتلافي الأخطاء.

هذا النقص الواضح في التوثيق لمشروعات المراجعة وعمليات التقويم هو من أهم ما دفع إلى إخراج هذه الورقة الرصدية، والتي تهدف إلى تسجيل خبرة بحثية جماعية نهض على التخطيط والإعداد لها وتنفيذها مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة (بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومركز الدراسات المعرفية)، وانصبت هذه التجربة على مراجعة (وتقويم) مشروع فكري كبير برزت إرهاصاته منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وتجسّد مؤسسيًّا عبر ربعه الأخير في صورة المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ألا وهو مشروع "إسلامية المعرفة / أسلمة المعرفة".

انطلق هذا المشروع من التركيز على محورية "الأزمة الفكرية في العالم الإسلامي"، وتجليها بالأخص في حالة العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورتها الحديثة (المترددة بين واقع الاستيراد ودعوات التأصيل)، باحثًا عن مخرج من

الأزمة وحلول للمشكلة. ولقد قام المعهد العالمي للفكر الإسلامي بتبني الفكرة وتوفير منبر وساحة للتنادي من أجلها والإسهام في التأسيس لها، والتطبيق فيها، فحُسبت له – أو عليه – هو بالأخص، على الرغم من الاعتراف بأن أصول فكرة الأسلمة للمعرفة والعلوم سابقة على نشأة المعهد وسارية في الكثير من دعوات التجديد والإصلاح عبر القرن العشرين وربما قبله.

ومن ثم، لا تهتم هذه الورقة بمضمون الدراسة التقويمية التالية نفسها، بل تُعنى باستعراض مسيرة العملية البحثية التي استغرقت ما يناهز السنوات الخمس، بما مرت به من مراحل وأطوار، وما اتبعته من خطوات منهجية وعمليات تنفيذية، وما تخللها من فجوات ووقفات، وما عَلَقَ بها من إشكالات عملية، وما كشفت عنه خبرتها –في النهاية – من دروس مهمة نتصور أنها جديرة بالتسجيل والتنبيه عليها والاستفادة منها.

وبعدُ، نرصد هذه الخبرة البحثية الجماعية عبر مرحلتيْن أساسيتيْن:

أولًا: مرحلة التخطيط والإعداد.

ثانيًا: مرحلة متابعة التنفيذ وإشكالاته.

وتلي ذلك خاتمة نحاول أن نلخص فيها الدروس المستفادة من الخبرة التقويمية.

أولًا: مرحلة التخطيط والإعداد (يناير2002 - يناير 2003):

وهي المرحلة الأولى لأية عملية بحثية، في المراجعة والتقويم أو غيرهما، وتسبقها عادة بداية تمهيدية أساسية نسميها "مثار الفكرة".

أثيرت فكرة مراجعة نتاج مدرسة إسلامية المعرفة (مع العلم بوجود اختلاف على إطلاق صفة "المدرسة" عليها) من واقع مرور نحو ربع قرن على تأسيس المعهد وإطلاق الفكرة في كنفه، ومن واقع مظاهر لشعور عام – لدى المهتمين بهذه القضية – بوجود إشكالات أو مساحات تحتاج إلى الدراسة في مسار مشروع

الأسلمة، ومن واقع دعواتٍ تصاعدت عن المآلات بعد ربع قرن وعما يتجه إليه المسار بعد ذلك. ومع بداية إثارة فكرة المراجعة انطرح الهدف الأوليّ الذي عبّر عن رغبة عامة (بين المعنيين بالفكرة والخبرة) في القيام بمراجعتهما وتقويمهما.

وهكذا، بزغت فكرة هذا المشروع التقويمي (ضمن مخططات التعاون بين مركز الحضارة والمعهد) تحت عنوان: "مشروع مراجعة وتقييم[1] محاولات بناء منظور إسلامي في العلوم الاجتماعية: خبرة ربع قرن"؛ بحيث تقوم المراجعة على أساس أن فكرة إسلامية (أو أسلمة) المعرفة أُريد لها أن تكون بمثابة الأرضية الواسعة لاستنبات "منظور" عامّ General Paradigm وإطار معرفي Epistemogical Frame-work مغذٍّ لمجموعة "العلوم" التي تدرس في الأكاديميات المعاصرة باسم "العلوم الاجتماعية والإنسانية"؛ أي إن النموذج "المعرفي" الإسلامي الذي تعبر عنه إسلامية المعرفة كان يُفترض أن يُترجم عمليًّا –عبر مسيرة ربع القرن – إلى "منظور علمي عام" لهذه الطائفة من العلوم، فضلًا عن أن يتولد عن هذا "المنظور العام" منظورات حقلية وفرعية لكل مستوى ومجال.. فهل تحقق هذا؟ وإلى أي مدى؟ وما الأسباب في حال النجاح أو عدمه أو تحول المسار؟

ونظرًا لاتساع هذا الهدف الأوليّ، فقد طُرح – ضمن "مثار الفكرة" أيضًا – أن يتم العمل على مراحل تركز أولاها على جهود المعهد العالمي للفكر الإسلامي في هذا المجال (وإن كان ذلك استمر باعتباره محلًّا لجدال ونقاش في مرحلة التخطيط والإعداد كما سيرد)، وذلك بإعداد دراسة تحليلية تقويمية لأعمال المعهد في مجال "المنظور الإسلامي والمنهاجية الإسلامية في ظل مشروع إسلامية المعرفة"، على أساس أن للمعهد فضل المبادرة بتأسيس هذه الجهود، وأنه أتاح ساحة متميزة لأعمالٍ

(1) تقييم، مصدر مستعمل على غير القياس الصحيح، والأصح "تقويم" كما هو في سائر الورقة. وقد جرت العادة الاستعمالية اليوم على تخصيص لفظة "تقييم" لمعنى التقدير وقياس القيمة، بينما تخصص لفظة التقويم لمعنى الإصلاح وتصحيح الاعوجاج.

بحثية وفكرية تتعلق بإسلامية المعرفة: دعوة، وتأصيلًا وتفعيلًا، وتطبيقًا في عدد من المجالات الاجتماعية والإنسانية، بالإضافة إلى استقطاب هذه الجهود لرؤى من خارجه بين: مؤيدة، وناقدة، ورافضة ناقضة، حتى لقد صارت عبارة "إسلامية المعرفة" كالعلامة المسجلة المميِّزة لفكر المعهد ونشاطه، وصار المعهد لازمةً دلاليةً لا تنفصل عن إدراك مفهوم "إسلامية المعرفة".

لقد كانت مرحلة التخطيط والإعداد لهذا العمل التقويمي من الأهمية بمكان، ومثلت خبرة كاشفة عما يعتور أعمالنا البحثية الجماعية من إشكالات تتعلق بتحديد الأهداف، وإمكانات الأداء والإنجاز، ومتطلبات العمل الجماعي غير اليسيرة من قبيل الاتفاق -أو على الأقل التفاهم - المفاهيمي، والتوافق المنهاجي العام، بالإضافة إلى ميزانيات الوقت والجهد وما يستلزمه مثل هذا المشروع من القيام بتحضير جيد ولقاءات عديدة بين القائمين عليه، وسوف نتعرض لأطراف من هذه المسائل ضمن هذه الورقة.

وإذا كانت عملية "التخطيط" تشتمل على خطوات بناء "الخطة"، فإن "الإعداد" يتألف من أعمال تسيير العمليات المنهجية الأساسية (القراءة، والتحليل، والتفسير، والتقويم) وتيسيرها. ومن ثم فقد تكونت مرحلة الإعداد والتخطيط من الخطوات التالية:

1 - إعداد خطة العمل الأولية.

2 - تكوين الجهاز التنفيذي (البحثي).

3 - تشكيل جهاز استشاري من الخبراء.

4 - عقد الاجتماعات التمهيدية.

5 - إعداد الخطة البحثية والاتفاق عليها. (وهي غير خطة العمل).

· ثم كانت خطوة وسيطة بين هذه المرحلة والتي بعدها؛ وهي توثيق المادة الأساسية محل البحث. فقد اشتملت على إرهاصات للقراءة ومقدمات للتقويم.

وفيما يلي بيان ما تم في هذه الخطوات الخمس:

1 - إعداد خطة العمل الأولية:

تمثلت الخطوة التخطيطية الأولى في إعداد مقترح خطة العمل الأولية للدراسة، وقام بإعداد مقترحها كل من أ.د.نادية مصطفى وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح باسم مركز الحضارة للدراسات السياسية، ثم تم اعتمادها من المعهد العالمي للفكر الإسلامي. وقد اشتملت على عنصرين أساسيين: تحديد الأهداف الإجرائية المنشودة من المشروع، وتحديد مجموعة خطوات إجرائية أساسية لتنفيذ الدراسة.

أما الأهداف الإجرائية فقد جاءت بعد تسجيل الهدف العام من المشروع والمشار إليه أعلاه، وتمثلت هذه الأهداف الإجرائية في السعي للإجابة عن حزمة من الأسئلة، وهي:

1) إلى أي مدى نجح الطرح في الانتقال بإسلامية المعرفة من حالة الفكر السائبة إلى قالب العلم وطابعه المنهجي المنضبط؟ (وسوف تعد محاولة الإجابة عن هذا السؤال بمثابة الهدف الرئيس من العملية التقويمية كما سيتبين).

2) ما التطور الذي طرأ على طرح "إسلامية المعرفة" بعد ربع قرن؟

3) ما مدى الاتفاق (أو الاختلاف) داخل هذا الطرح ونظائره خاصة لدى روَّاد المعهد وكوادره الرئيسيين؟

4) كيف نميِّز بين طرح إسلامية المعرفة، وعدد من القضايا المناظرة والمشاكِلة له (من قبيل العلاقة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية، وقضية المنهاجية الإسلامية، وعمليات نقد المنهج الغربي، ومحاولات بناء المنظور الإسلامي المقارن مع الغربي. وهي ما سوف نسميها بالقضايا الكبرى ذات الاتصال بقضية إسلامية المعرفة).

5) ما أهم مجالات النقد، والردود على النقد، الموجَّهة إلى هذا الطرح؟

هذا، وقد طمح هذا التصور الأوليّ إلى القيام بأعمالٍ أخرى تدريبية وتعليمية

توجّه إلى الباحثين المساعدين المشاركين، وذلك بعقد لقاءات شهرية أو دورية تناقش فيها الإنجازات والصعوبات. كما طمح إلى الاستفادة بخبرات عدد من الأساتيذ المعنيّن على سبيل الاستنارة والاستشارة (من أمثال د. علي جمعة، د. جمال الدين عطية، د.عبد الرحمن النقيب، د.محمد عمارة، المستشار طارق البشري، د.عبد الوهاب المسيري). كذلك اشتمل هذا التصور على الرغبة في تنظيم ندوة محلية (بالقاهرة) يشارك فيها عدد من المهتمين بالفكرة (مؤيدين ومعارضين) لتحكيم العمل بعد الانتهاء منه.

العنصر الثاني الذي اشتملت عليه خطة العمل الأولية هو تحديد عدد من الخطوات الإجرائية والعمليات اللازمة لتنفيذ الدراسة، وهذه العمليات هي:

1) عملية التوثيق: برصد (وتسجيل) عناوين و(مادة) إسلامية المعرفة سواء كانت من إنتاج المعهد أو من منشوراته، أو العناوين والمادة الناقدة لها، وسواء في القاهرة أو في سائر مكاتب المعهد وفي مقره الرئيس بالولايات المتحدة.

2) تحديد الأسئلة البحثية: التي ستتم على ضوئها العمليات المنهجية من: القراءة والتصنيف والتحليل والمقارنة والتقويم.

3) تكوين الفرق البحثية الفرعية من الباحثين والباحثين المساعدين.

4) وضع "جدول زمني" لإجراء العمليات المنهجية (القراءة والتقويم) على المادة العلمية بعد توفيرها إلى أن تسلَّم البحوث.

5) إجراء عملية "التحرير" في دراسة واحدة بواسطة المشرف العام على المشروع، لتخرج دراسة نهائية بالإضافة إلى الملاحق.

كانت هذه هي صورة "الخطة الأولية" التي انطلق منها المشروع التقويمي، وتم تطويرها تباعًا –كما سيتبين – لكي تتواءم مع ما التقاه الفريق البحثي ومجموعاته من حقائق واقعية. وعلى الرغم مما بدا في هذه الخطة من سعة وإجمال في

المفاهيم والأهداف والإجراءات، إلا أن المسيرة الواقعية قد أثبتت مدى أهمية أمرين: وجود الخطة نفسها، ومرونة الخطة، فقد أضافت المسيرة إلى تفاصيلها الكثير من التجديد والتغيير.

2 - تكوين الجهاز التنفيذي (البحثي):

في البداية تم الاتفاق على تكوين الفريق العام من الباحثين على مرحلتين: مرحلة تمهيدية قصيرة شارك فيها عدد محدود من الباحثين الأساسيين لم يلبث أن اكتمل (وكان المشرف هو العنصر الأساس في ذلك)، وعدد من الباحثين المساعدين تفاوتت أعدادهم مع تطور متطلبات العملية التنفيذية الأولى (عملية التوثيق للمصادر والعناوين وتوفير مادة الدراسة). ثم كانت المرحلة الأساسية الممتدة الي تم فيها تحديد نهائي للباحثين الذين سيضطلعون بالعملية البحثية الرئيسة (القراءة التقويمية)، وقد تم الحسم في هذه المرحلة بعد أن تبدَّى البديل (السيناريو) التنفيذي الأمثل، وما يتطلبه من تقسيم لمجموعات بحثية ومن باحثين أساسيين ومساعدين في كل مجموعة.

إذًا فقد مرَّ العمل –من حيث تكوين الفريق البحثي – بمرحلتين: تمهيدية، وأساسية، وكان لكل منهما مقتضياتها المختلفة.

وبالنسبة للباحثين الأساسيين فقد استقر الأمر على تكوين الفريق البحثي من أربعة أساتذة هم: أ.د.نادية مصطفى (باحثًا ومديرًا ومشرفًا) وأ.د. مصطفى منجود ود. السيد عمر ود.أماني صالح، وعمل معهم في البداية خمسة من الباحثين المساعدين الذين اضطلعوا بعملية التوثيق الأولية؛ وهم: (آمال الشيمي، وسامر رشواني، وشريف عبد الرحمن، وهند مصطفى، ومدحت ماهر)، ثم انضم إليهم عدد آخر عندما اتسع وتعمق نطاق التوثيق (أسامة مجاهد، ياسمين زين العابدين، مروة عيسى، آمال عثمان). وقد انضم خمسة من مجموع الباحثين المساعدين إلى فريقي العمل اللذين قاما بالقراءة فيما بعد. هذا، وسوف يرد بيان كيفية تشكيل جهاز الباحثين النهائي بناء على البديل التنفيذي الذي تم اختياره.

3 - تشكيل جهاز استشاري للتخطيط:

وتكوَّن بالأساس من (أ.د. جمال الدين عطية، أ.د. علي جمعة، أ.د. عبد الرحمن النقيب). وقد تم عقد اجتماعين أساسيين للمستشارين (ولقاءات أخرى غير جامعة) في طور الإعداد وضبط التخطيط سترد نتائج ذلك. هذا بالإضافة إلى عدد من اللقاءات الاستنارية التي كانت بمثابة شهادات من عدد من رواد المعهد وكوادره (أ.د.طه العلواني، أ.د.عبد الحميد أبو سليمان، أ.د. منى أبو الفضل) وشهادة أو رؤية قدمها أ.د. إبراهيم عبد الرحمن رجب، وآراء أدلى بها في عدد من الاجتماعات أساتذة معنيون من أمثال أ.د. عبد الخبير عطا، وأ.د.فتحي الملكاوي، وأ.د.حامد عبد الماجد، وأ.د. رفعت العوضي. وكانت ثمة إرشادات مهمة يقدمها باستمرار أ.د. سيف الدين عبد الفتاح أثناء سفره إلى أن عاد وشارك في إدارة مسار المشروع.

4 - عقد اجتماعات تمهيدية للباحثين:

بدأت عمليات الإعداد بعقد عدد من اللقاءات مع الباحثين والباحثين المساعدين لتوضيح فكرة المشروع البحثي، وأهدافه، والمخطط التنفيذي العام، والأدوار المطلوبة من كلٍّ، ثم اشترك المجموع أو أغلبه في اجتماعات مع المستشارين لتعميق الرؤية للأهداف والأدوار وخصائص الموضوع محل الدراسة وإمكانات الاستفادة من الخبرات.

فبعد الاتفاق الأوليّ على الفريق البحثي والجهاز الاستشاري، عُقدت ثلاثة لقاءات مع الجهاز الاستشاري المذكور اقتصر واحد منها، وهو الأول: 3 أكتوبر 2001 – على أ.د.جمال الدين عطية والمشرف على المشروع وباحثين مساعدين، بينما حضر الجهاز بأكمله اللقاء الثاني (16 يناير 2002) وهو اللقاء الاستشاري الرئيس، والثالث (15 مايو 2002). كما عُقدت نحو ستة لقاءات فيما بين الباحثين خلال هذه المرحلة التمهيدية.

وفيما كان الاجتماع الأول مع الدكتور جمال عطية أقرب إلى المباركة والتصديق على فكرة المراجعة، فإن الاجتماع الثاني كان ثريًّا بحق؛ حيث قدمت أ.د. نادية مصطفى باسم مركز الحضارة "ورقة إجرائية" حول الخطوة الأولى في مشروع التقويم: وهي "خطوة التوثيق" قبيل الشروع فيها، واشتملت الورقة على رؤية أولية للأسئلة البحثية الأساسية التي رأت إدارة المشروع إمكان أن تُبنى عليها القراءة النقدية المقارنة (وسيأتي تفصيلها).

وعبر هذه الاجتماعات جرى تدوير الأفكار ومناقشة كيفية إجراء عملية التوثيق، ومعايير التنفيذ والمراجعة، وتقديم تصورات عدة لتقسيم المهمة البحثية على ضوء غاية المشروع البحثي وأهدافه الفرعية السابق تحديدها في "الخطة الأولية".

هذا وقد أثارت عملية التوثيق الاستكشافية التي ستلي الإشارة إليها عددًا من الأسئلة والإشكاليات التي زادت من أهمية مستوى "الخبرات العملية" لرواد الفكرة وكوادر المعهد والتي سنسميها "الشهادات"، وأهمية "الخطوة الاستشارية" والاستنارية التي أفادت في الآتي:

* تحديد البحث في المظانّ المكانية (مكتبات ودوريات معينة)، والمظانّ اللفظية تحت عناوين وكلمات مفتاحية (إسلامية المعرفة ونظائرها والموضوعات ذات الاتصال المشار إليها).
* الانتباه إلى تعدد الأسماء المناظرة لفكرة (إسلامية المعرفة) بتعدد الجهات التي قامت على تبنيها والتأصيل لها أو انتقاد طرح المعهد فيها.
* الإشارة إلى ضرورة طلب "ثبت" من المعهد بالمواد غير المنشورة والمتصلة بالمشروع.
* العناية الخاصة بكتابات الرموز المؤسسين للمعهد والفكرة (الفاروقي، العلواني، أبو سليمان)، ثم خبرات الكوادر عبر الندوات والمؤتمرات

ومشروعات العمل؛ باعتبارها الأكثر تركيزًا على قضية إسلامية المعرفة، وضرورة متابعة الفكرة في تطور تجلياتها ضمن إصدارات المعهد و"المحاور الخمسة" التي تبناها المعهد فيما بعد.

* كذلك جرى في لقاءات المستشارين خلاف حول عدد من النقاط، وتم البتّ في عدد منها عبر هذه اللقاءات وفيما بعدها، وهي:

– تراث "إسلامية المعرفة" وما سبق التأسيسَ من جهود المعهد ومدى أهميته للدراسة؟

– البُعد المنهاجي في الدراسات التطبيقية ضمن حقول معرفية محددة، ومدى دخول هذا البُعد في اهتمامات هذه الدراسة أم أنها تقتصر على "التأصيل العام"؟!

– الحاجة إلى التخصصات المتعددة بناء على النقطة السابقة أم لا؟

– المحاولات الأولى وموقعها باعتبارها محاولات "لإطلاق الفكرة" وإنتاج خطابٍ حولها، ولكنها بالطبع كانت تتسم بعدم الانضباط، الأمر الذي أثار ثائرات وشكوكًا وشكاوى.

– أثر تسابق وتداخل محاولات وجهود التنظير مع التطبيق، فأحيانًا يسبق التطبيق التنظير ويتضمّنه.

– تردد صفة إسلامية المعرفة بين كونها فكرًا ذا سيولة وبين كونها علمًا ذا قوالب، وما ينبغي أن تكون عليه: "هل تكون علمًا ينتج باحثين أم فكرًا ينتج مبدعين؟ أو هل تكون علمًا منضبطًا يحدث تراكمًا معرفيًّا ومن ثم نهوضًا حضاريًّا أم فكرًا هائمًا مهوِّمًا...؟".

– كيف تم الجمع في إسلامية المعرفة بين طابعها الفكري ونزوعها إلى العلمية (إذا صح التعبير)؟

– هل يقتصر الاهتمام على المكتوب فقط أم نهتم أيضًا بالباحث والأشخاص

وخلفياتهم وأيديولوجياتهم؟

– خطاب "إسلامية المعرفة": هل هو موجّه للمسلمين أم للعالمين؟

– علاقة إسلامية المعرفة بالواقع المعيش والمشهود: هل لها علاقة أم لا؟

– هل هي مشروع تثقيف عام أم مشروع تعليم خاص، في مواجهة حملات التشهير والتبشير الخاصة والعامة التي تعرضت لها الأمة ولا تزال؟

– هل إسلامية المعرفة مطلوبة لذاتها، أم هي أداة لمواجهة العصر ومعايشته؟

5 - إعداد خطة البحث: الأسئلة البحثية

بالتوازي مع الاجتماعات التمهيدية وتحريك عجلة عملية التوثيق، أعد مركز الحضارة –مستفيدًا من هذه اللقاءات ومن خطة العمل الأولية – الورقة الإجرائية المشار إليها، والتي تضمنت بعض إشكالات عملية التوثيق التي كانت تتراءى تباعًا، كما تضمنت مقترح الأسئلة البحثية الأساسية لتجري على أساس منها عمليتا القراءة والتقويم للأدبيات. وقد كانت هذه الورقة خلاصة لثلاث ورقات سابقة عليها قدمتها كل من أ.د.نادية مصطفى ود.أماني صالح. وقد اشتملت هذه الأسئلة على مجموعتين: الأولى: عبارة عن أسئلة مرماها تشخيص عناصر إسلامية المعرفة وتطوراتها، والثانية: أسئلة مرماها التقويم.

فأما أسئلة التشخيص فتساءلت عن طبيعة طرح إسلامية المعرفة كما قدمه الرواد والكوادر في المعهد (وكذلك الناقدون له)، وعن غايات الطرح ووظيفتيه الحضاريتين: العلمية والعملية، ومستوياته، ومجالاته، وآليات تحقيقه، وكيف تمت صياغة النموذج المعرفي الإسلامي قبالة الغربي ضمن الطرح؟ وكيف تم حل إشكالية التراث – المعاصرة، وتجسير الفجوة بين فئتي العلوم الشرعية والتراثية من جهة والعلوم الاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى؟

وأما أسئلة التقويم فقد دارت حول النظر في التطورات التي لحقت الطرح، والاتجاهات الكبرى التي انقسم إليها وأسس الانقسام، ونوعية العلاقة بين طرح

المعهد والطروحات المناظرة التي أخذت عناوين مشاكِلة، والنظر في نقاط الاكتمال (بمعنى مدى اقتراب المشروع من غاياته التي حددها رواده أنفسهم) ونقاط الانقطاع أو التوقف ومحاولة تفسيرها من وجهات نظر المؤيدين والمعارضين، ومدى توفر قنوات التفعيل والتشغيل والتجريب والاختبار للفرضيات التي ينتجها المشروع، ومدى استقطابه لجدالات من فئات مختلفة من المجتمع العلمي؟

ومن خلال هذه الأسئلة وما اكتنفها من نقاش، تحددت الغايةُ الأساسية للعملية التقويمية كما صاغتها أ. د. نادية مصطفى في السؤال عن:

ما مدى تبلور "إسلامية المعرفة" باعتبارها تقليدًا أو تيارًا يوفر الأسس المعرفية والمنهاجية اللازمة للتطبيق في المجالات المختلفة، وعلى النحو الذي يسمح بالحوار العلمي بين "المنظورات" أو "الرؤى" التي تنبثق عنه وبين نظائرها الغربية.

فهل أدت مسيرة خمسة وعشرين عامًا إلى تحول "المشروع من حركة فكرية تقدم استجابة فكرية للتحديات المعاصرة للمسلمين إلى تقاليد واضحة الدلالة العلمية؟ وما المطلوب في هذا الصدد؟

الخطوة البينية الممتدة: رصد المادة محل البحث وتوثيقها

كانت هذه هي الخطوة العملية البينية التي تقع بين الإعداد وبين التنفيذ؛ هي خطوة "التوثيق"، وهي إلى التنفيذ أقرب إلا أن الشروع فيها مبكّرًا جعلها تتداخل زمنيًّا ويتم الجزء الأكبر منها ضمن مرحلة الإعداد.

هذا، وقد طُرح في البداية (ضمن اجتماعات المستشارين) أن يتم التمييز بين ثلاث عمليات في هذا الصدد: الرصد، والتوثيق، وجمع المادة؛ باعتبار الرصد هو مجرد استخراج العناوين وأسماء المؤلفين ودار النشر وسنته والموقع الذي يوجد به المصدر المرصود، أما التوثيق فيزيد على ذلك بتوفير المصدر كاملًا بين يدي الباحثين، ثم تكون عملية جمع المادة هي تفريغ المصدر أو ما يتصل منه بالدراسة حسب الأسئلة البحثية في كروت أو بطاقات.

لكن جرى استعمال الفريق البحثي للفظتي الرصد والتوثيق بمعنى واحد هو معنى الرصد والتسجيل للعناوين وعمل الببلوجرافيا، واستعمل تعبير توفير المادة – بدلًا من لفظ التوثيق – لمعنى تصوير المصادر أو شرائها أو استعارتها وتوصيلها للباحثين الأساسيين (على أن يقوم الباحثون المساعدون أساسًا بهاتين العمليتين تحت إشراف الباحثين الأساسيين)، بينما اتُّفق على أن تُدغم عملية جمع المادة (بمعنى تفريغ المصدر) ضمن عملية "القراءة" النهائية التي تقوم بها كل مجموعة بحثية بما فيها من باحثين أساسيين ومساعدين.

هذا، وقد غلب على هذه الخطوة مهمة الاستكشاف التي جرت في عمليتن: رصد استكشافي، وقراءات استكشافية. نجملها على النحو التالي:

(أ) عملية رصد استكشافية

بدأت مرحلة الرصد والتوثيق بعملية رصد استكشافية اشتملت على "رصد علمي" للعناوين والأدبيات محل الاهتمام في مكتبة المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة. ثم جرت نقاشات بين الفريق حول نتائج العملية الاستكشافية الأولى، أبانت عن عدد من الإشكالات، أهمها:

– الإشكالات المتعلقة بالمفاهيم الرئيسة في الدراسة (ما هي وكيف يتم تمييزها؟)، خاصة أن مفهوم إسلامية المعرفة تتداخل معه مجموعة مفاهيم أشباه أو نظائر له، أهمها: أسلمة المعرفة، وإسلامية (أسلمة) العلوم، التأصيل الإسلامي للمعرفة أو العلوم، التوجيه الإسلامي للعلوم، إعادة بناء أو إعادة صياغة العلوم من رؤية أو وجهة إسلامية، إسلام المعرفة، التصور الإسلامي، المنهجية العلمية الإسلامية، وغير ذلك.

– والإشكالات المتعلقة بالأهداف التفصيلية للعملية التقويمية والتي تؤثر في اختيار القراءات من بين خيارات لقراءات استكشافية.

– والإشكالات المتعلقة بحدود المادة (الدنيا والقصوى) وما يدخل تحت إسلامية المعرفة وما لا يدخل، وما يتصل بها وما لا يتصل، خاصة في إنتاج المعهد أو إصداراته أو ما ينسب إليه من أنشطة.

وكانت نتائج عملية الرصد الأولية هذه على النحو التالي:

- مفاتيح البحث والاختيار (العناوين والموضوعات):

وقد اشتملت على ثلاثة أصناف أو مجموعات، هي:

(1) إسلامية المعرفة ونظائرها: والنظائر هي أسلمة المعرفة، وإسلامية (أسلمة) العلوم، والتأصيل الإسلامي، والرؤية الإسلامية، والمنظور الإسلامي، والتوجيه الإسلامي، وإعادة بناء العلوم...

(2) مجموعة ما أسماه الفريق بـ"الموضوعات الكبرى المتصلة بإسلامية المعرفة"، وهي أربعة موضوعات أساسية:

- أزمة العقل المسلم أو الأزمة الفكرية.
- والنظام المعرفي الإسلامي (باعتباره الأساس والمنطلق للفكرة).
- والمنهاجية الإسلامية (والتي تتضمن آليات الأسلمة).
- وأخيرًا العلاقة بين العلوم الشرعية الإسلامية والعلوم الاجتماعية والإنسانية (وما بين الفئتين من تفاعلات).

(3) المجموعة الثالثة من مفاتيح البحث والاختيار كانت مفتوحة الأفق إلى حدٍّ ما، وتشتمل على كلمات وعناوين من مثل: التراث، والاجتهاد، ومصادر التنظير الإسلامية، ومناهج التعامل مع القرآن والسنة، والعلاقة بين العقل والوحي...

ولقد تم تحديد هذه العناوين من واقع عملية "قراءة استكشافية" في أدبيات رموز مشروع إسلامية المعرفة قام بها الباحثون المساعدون بإشراف الباحثين

الأساسيين، وقد كان لها تأثير –كما سيرد – في بناء معايير توزيع المهام البحثية وشكل الدراسة النهائية.

مصادر التوثيق (إشكال التحديد والمحدودية):

رغم تركيز الدراسة على جهود المعهد، إلا أن نتائج عملية الرصد والتوثيق الأولية كشفت عن ضرورة عدم الاقتصار على إصداراته من كتب ودوريات، وأهمية أن يمتد العمل إلى البحوث المعقودة في الموضوع وعنه، والصادرة من قِبل جهات واتجاهات فكرية وبحثية مختلفة بما يكشف عن حجم التفاعل بين طرح المعهد وغيره، على أن يبقى طرح المعهد هو بؤرة الاهتمام والهدف الأساسي من الدراسة ومن الرصد والتوثيق.

ومن ثم غطت عملية الرصد والتوثيق مكتب المعهد ومكتبته بالقاهرة؛ بما يحتويه من إصدارات ومحاضرات وملفات غير منشورة (ذات نسبة للمعهد)، ومرصدٍ صحفي مهم، وكتبٍ بالمكتبة ودوريات ونشرات عربية وأجنبية، كما امتدت إلى مواقع ذات اتصال على شبكة المعلومات، وبالأخص موقع المعهد، ومواقع عدة تم البحث عنها وفيها بناء على كلمة مفتاحية هي: "Islamization"، بالإضافة إلى مكتبات جامعة القاهرة، وجامعة الأزهر، والجامعة الأمريكية، ومكتبتين للدكتور علي جمعة.

هذا، وقد برزت أهمية أنشطة المعهد غير المنشورة (من ندوات ومؤتمرات ومحاضرات وترجمات) فتم رصدها في مكتب المعهد بالقاهرة، ولا يمكن القول بأنه قد تم حصرها لعدم وجود فهارس جامعة. زد على ذلك ما يقابله من أنشطة سائر مكاتب المعهد (غير المنشورة) والتي أرسل الفريق في طلبها من عدد من المكاتب ومن المقر الرئيسي في واشنطن، فلم يُستجب إلا بالكاد (كانت الاستجابة الجادة والعاجلة من طرف البروفيسير محمد حسن بريمة بمعهد إسلام المعرفة – إمام بالخرطوم فقدّم الفريق شكرًا خاصًّا له، كما أفاد الدكتور أحمد

الريسوني بأنه لايوجد في مكتب الرباط ما يمكن أن يضيف جديدًا على ما هو موجود بمكتب القاهرة)، ذلك حتى طُرح السؤال واضحًا موجَّهًا إلى المعهد: ماذا عن أنشطة مقر المعهد في واشنطن والتي لم تُنشر؟ أليس من الضروري تغطيتها أيضًا في دراسة (مثل تقارير التقويم التي ناقشها اجتماع الخبراء في فيرجينيا في أغسطس 2000 والتي أشارت أ.د. نادية مصطفى إلى أهميتها الكبيرة لما تمثله من جهد مسبق ممهِّد لما حاول هذا المشروع القيام به)؟

وفي هذا، انتهى الفريق إلى أنه لا يرصد ولا يوثّق إلا ما يتصل منها بمشروع المعهد للأسلمة والإصدارات المكافئة ضمن قضية إسلامية المعرفة، ومن هنا كان التوقف عند سؤال: أيهما أليْق: أن يتم الاقتصار على أدبيات المجموعة الأولى المذكورة أعلاه (إسلامية المعرفة ونظائرها) أم نضم إليها أدبيات المجموعة الثانية (الموضوعات الكبرى المتصلة)؟ وقد وقع الاختيار على الجمع بين المجموعتين لكن ضمن دائرة المعهد ومجالها القريب دون إغراق في تفاصيل "القضايا الأربع ذات الاتصال" هذه.

(ب) القراءة الاستكشافية والتصنيف:

تزامنت مع استمرار عملية الرصد والتوثيق الأساسية، عملية "القراءة الاستكشافية" التي ساهمت في تعميق الرصد وتدقيقه، وتقدمت بين يديها عملية "تصنيف" افتُرض أنها ستساعد في تحديد مسار الدراسة، وتسهم في تقسيم المهمة البحثية بين مجموعات الفريق، ومن ثم تؤثر في صورة المخرج النهائي للدراسة.

وقد تم ضبط الرصد والتوثيق على تصنيفتين أساسيتين: تصنيفة أساسية وأخرى فرعية. فأما التصنيفة الأساسية فقد اشتملت على قسمين: أدبيات تحت عنوان إسلامية المعرفة والعناوين المناظرة، وأدبيات تحت عناوين الموضوعات المتصلة بإسلامية المعرفة (الأربع المذكورة). وأما التصنيفة الفرعية - والتي تداخلت مع الأولى في قائمة واحدة - فهي ما يتعلق بإصدارات المعهد من جهة،

وما أُنتج أو أُصدر خارجه من جهة أخرى لكنه واضح الصلة بالمشروع.

هذا، وقد عملت مجموعة الرصد والتوثيق من الباحثين المساعدين على استكمال التوثيق بعد انتهاء المرحلة التمهيدية، واستمر تأكيد الرصد والتوثيق أثناء المرحلة التنفيذية (مرحلة القراءة التقويمية). كما تم تسجيل كروت أو بطاقات الرصد إلكترونيًّا، فنتج عنها قائمة ببلوجرافية وثائقية مهمة وفق التصنيفتين المذكورتين (تضاف إلى ملاحق الدراسة النهائية).

كان مقدَّرًا أن تكون الخطوة التالية في عمليات الإعداد (بعد الرصد والتوثيق)، هي خطوة "التوفير للمادة" بالتصوير أو بالشراء أو بالاستعارة... وقد تم إرجاء هذه الخطوة لحين تقسيم الفريق إلى مجموعاته، وتقسيم الدراسة والمهام البحثية، وتوزيع القائمة الموثقة على المجموعات، لكي تحدد كل مجموعة ما تحتاج إليه، وهو ما تم في مرحلة التنفيذ التالية.

خلاصة مرحلة الإعداد والتخطيط:

ومن ثم يمكن تلخيص أعمال مرحلة التخطيط والإعداد في نتائج كل من الاجتماعات مع مستشاري المشروع، واجتماعات الفريق البحثي الجماعي، ونتائج عملية الرصد والتوثيق الأولية، والتطورات التي طرأت على الخطة البحثية وعلى تقسيم الدراسة الذي انبنى عليه توزيع المهام وتقسيم الفريق الجماعي إلى مجموعتين أو فريقين بحثيين. فقد أسفرت هذه المرحلة عن النتائج التالية:

1) ضرورة اعتماد المرحلية في إنجاز مشروع تقويم إسلامية المعرفة؛ بحيث يمر بثلاث مراحل يجتاز المشروع الراهن مرحلتين منهما؛ الأولى – هي مرحلة الرصد والتوثيق والجمع للمادة، والثانية – هي مرحلة التقويم للمستوى العام من إسلامية المعرفة الذي يدور حول أعمال التأصيل للمنظور والنموذج المعرفي الإسلامي والمنهجية الإسلامية العامة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمرحلة الثالثة تختص بمراجعة

الأطروحات التطبيقية في الحقول المعرفية المختلفة والتي قدمت تحت مظلة فكرة الأسلمة. وكما أشرنا فقد قام جدل حول مقدمات هذه التطبيقات والتي اشتملت على تنظير منهاجي ومدى دخولها في المرحلة الثانية، وانتهى الأمر بإرجائها للمرحلة الثالثة والنظر بالأساس –خلال العملية التقويمية الراهنة – في الأعمال التأصيلية الخالصة.

2) أشير إلى عدم بخس الجهود السابقة على تأسيس المعهد بنحو نصف قرن حقها وفضلها، والتي اتسمت بالفردية والتناثر؛ الأمر الذي يمثل أصالة وجذورًا لخط المعهد، ويبرز دوره في التحول بالفكرة إلى المؤسسية والجماعية والانتظام في سلك واضح.

ومن ثم، جرى التأكيد على حقيقة أن إسلامية المعرفة ليست حكرًا على المعهد ولا أن المعهد أنشأها من عدم، فثمة إسهامات خارج المعهد سابقة ومصاحبة له، متفقة معه في نواحٍ ومختلفة في نواحٍ أخرى، غير أن واقع الإمكانيات يقتضي البدء بالتركيز على خبرة المعهد العلمية والعملية، المنهجية والمضمونية، باعتباره صاحب تجربة مأسسة الفكرة وبناء دولاب عمل طرحها وتنظيم فعالياتها ونشر الكتابات فيها وعنها عبر ربع قرن، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن ليس كل ما يصدر عن المعهد هو نابع من خطته الأساسية التي تراءت في تأسيسات الرواد الثلاثة (الفاروقي، أبو سليمان، العلواني)، كما أن ثمة حلقات أو دوائر أخرى تعتبر مكمِّلة لجهود المعهد عنيت بفكرة الأسلمة ولكن أخذت مسارًا تنظيميًّا إما متوافقًا مثل الجامعة الإسلامية في ماليزيا، أو مسارًا مختلفًا كالجامعة الإسلامية في باكستان وجامعة محمد بن سعود في السعودية وجامعة الأزهر على سبيل المثال.

3) ماهية إسلامية المعرفة بين الفكر والعلم؛ حيث أشير إلى غلبة الطبيعة الفكرية على إسلامية المعرفة دون السمة العلمية (التي تأخذ شكل المصطلحات المنضبطة والقواعد والقوالب شديدة التحديد)، والمشكل

obeikandl.com

الأساس أن التطبيق الذي اتخذ شكل العلم توازى مع التنظير الذي كان فكرًا خالصًا أحيانًا وتفلسفًا في أحيان أخرى، ضف إلى ذلك تعدد زوايا النظر إلى المشروع: منطلقاتٍ وغاياتٍ ووسائلَ وطرقَ عمل ومبادئَ وحدودًا، الأمر الذي يضفي على هدف العملية التقويمية نوعًا من المرونة والمواءمة اللازمتين بحيث لا يفرض التقويمُ "العلمي" بطبيعته هذه نفسه وخصائصه على المادة محل الدراسة ويصفها بعدم الانضباط والتحديد مصادرةً على طبيعتها الخاصة. كما أن الطبيعة الكفاحية لفكرة الأسلمة وكونها صناعة ثقيلة، وحركتها من المبادئ والمنطلقات العامة ذات السيولة الدلالية نحو اكتشاف أو بناء أدوات ثم مناهج علمية صلبة، هذه الطبيعة تفرض على التقويم أيضًا أن يتناسب معها بنظرة تطورية لائقة. فالمقصود هو الشهادة الموضوعية لا الحكم القضائي.

4) عدم توفر ثبت أو قائمة واضحة لدى المعهد عن الإصدارات التي تندرج تحت موضوع إسلامية المعرفة، الأمر الذي تبدى في أثناء عملية التوثيق خاصة مع عدم تجاوب أيٍّ من مكاتب المعهد التي راسلها مركز الحضارة بطلب ما لديها مما يتعلق بإسلامية المعرفة، خاصة أن ثمة مؤتمرات وندوات وأنشطة عديدة غير منشورة، اللهم إلا معهد إسلام المعرفة بالخرطوم الذي استجاب مبكرًا كما أشرنا، ومقر المعهد بواشنطن استجاب متأخرًا بعد لقاءات تمت في واشنطن بين المشرف (أ.د.نادية مصطفى) وقيادات المعهد وتأكيدها طلب المعاونة في توفير المادة توثيقًا وإيجادًا، وبعد لقاءات مع أ.د.عبد الحميد أبو سليمان والدكتور فتحي الملكاوي بالقاهرة. وفي النهاية كان مكتب القاهرة هو المصدر الأساسي للرصد والتوثيق بعد البحث الواسع في أماكن أخرى. ويشار هنا إلى أن قائمة مطبوعات المعهد –بعد مراجعتها – كانت غير دقيقة فيما تورده تحت عنوان إسلامية المعرفة. لكن

في النهاية تم جمع ببلوجرافيا كبيرة الحجم وتسجيلها إلكترونيًا فيما يُعتبر من أهم إنجازات مرحلة الإعداد هذه، وقد قسمت هذه الببلوجرافيا فيما بعد بين الفرق البحثية حسب ما يتعلق بكل منها.

هذا، وقد تعددت المداخل المتاحة والمقترحة للقراءة التقويمية، هل تكون حسب الاتجاهات (تقسيم أفقي) أم حسب الموضوعات (رأسي)، الأمر الذي لم تحسمه الأوراق الأوليَّة. وقد ساهمت لقاءات المستشارين في توضيح نقاط القوة والضعف أو المزايا والعيوب في المداخل المقترحة، كما اجتهدت المجموعات في ضبط هذه المداخل وعصف الذهن حولها سواء في اجتماعات كل مجموعة على حدة أو في اجتماع الفريق الجماعي، أو في الاجتماعات مع رموز المعهد وكوادره وأصحاب الشهادات، ولكن عملية القراءة الأوليَّة (في بعض الأدبيات) التي صاحبت التوثيق الاستكشافي كانت ذات أهمية كبيرة في هذا، وسوف تتبين تفاصيل ذلك في المرحلة التنفيذية التالية.

ثانيًا: مرحلة متابعة التنفيذ وإشكالاته (يوليو 2003 - يوليو 2005):

اشتمل تنفيذ الدراسات التقويمية على تمهيد تمثل في تحديد بديل تقسيم الفرق وتوزيع المهام، ثم متابعة قيام كل فريق بمهمته إلى تمامها، ويمكن عرض أعمال هذه المرحلة على النحو التالي:

• تمهيد: اختيار بديل لتقسيم المهمة والفريق:

بدأت مرحلة التنفيذ بالاستقرار على البديل التنفيذي لتقسيم الفريق إلى مجموعات وتوزيع المهمة البحثية فيما بين هذه المجموعات، وكان دعم هذه الخطوة هو آخر مساهمات الجهاز الاستشاري الذي لم يجتمع بعدها. وهي نقطة جديرة بالتسجيل لما تشير إليه من تداخل لإشكالات التخطيط مع إمكانات التنفيذ؛ حيث تقدمت أ.د.نادية مصطفى (المشرف) باقتراح لبديلين تنفيذيين تمامًا، على أساس أن المشروع يتوخى تحقيق مجموعتين من الأهداف:

تشتمل مجموعة الأهداف الأولى: على الرغبة في تحديد:

- طبيعة إسلامية المعرفة ونظائرها، وتطور أطروحتها.
- خصائص النموذج "أو النظام" المعرفي الإسلامي –المنطلق للأسلمة.
- آليات التفاعل بين فئتي العلوم الشرعية والاجتماعية ضمن هذا الطرح.
- خصائص "المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية" باعتبارها المنتج المنشود من طرح إسلامية المعرفة.

أما مجموعة الأهداف الثانية: فتسعى إلى تحديد:

- الاتجاهات الكبرى لمدرسة إسلامية المعرفة بروافدها المتعددة: (القاسم المشترك، أبعاد التنوع) والاتجاهات الناقدة والناقضة.
- سمات الاختلاف بين الخبرات المختلفة للمعهد عبر المناطق المختلفة في العالم الإسلامي.

وبعد نقاشات مع المستشارين وفيما بين الباحثين تأكدت المجموعة الأولى باعتبارها الأهداف الأساسية لهذا المشروع، على أن يتم إدراج المجموعة الثانية ضمن هذه الأولى، وتم التأكيد على الاهتمام بالاتجاهات الناقدة والرافضة للطرح، لكن تقرَّر إرجاء جانب المقارنة بين خبرات مكاتب المعهد وخبرات المنابر الأخرى غير المعهد لاحتياجها إلى إمكانيات وإعدادات أوسع وأكثر؛ ليكون المعهد العالمي وجهوده –من ثم – هو محور الاهتمام والبحث، ولكن مع اصطحاب الوعي بالبيئة العلمية والفكرية التي سار داخلها كما سبق ذكره.

ومن هذا المنطلق، انتقل الفريق إلى تقسيم المهمة البحثية؛ حيث طُرح تقسيمها في البداية على مستويين: الأدبيات (في التأصيل العام)، والخبرات العملية:

مستوى الأدبيات في التأصيل العام: وهذا بدوره انقسم إلى محاور ثلاثة:

أ – أدبيات رموز المعهد وكوادره –وإصداراته وأنشطته غير المنشورة.

ب – الأدبيات المعبِّرة عن تفاعل البيئة العلمية مع الفكرة (تأييدًا وانتقادًا ورفضًا).

ج – الأدبيات المتعلقة بالأبعاد المنهاجية في الدراسات التطبيقية.

- وكلها تتحدد في المنشور تحت عناوين: إسلامية المعرفة، ونظائرها، والعناوين أو القضايا الأربعة المتصلة.

مستوى الخبرات العملية: في المؤسسات الأخرى خارج خبرة مكتب القاهرة، وفي جامعات ودوائر غير تابعة للمعهد أو غير مرتبطة به. وقد تم تأجيل هذا المستوى كما ذكرنا، واستقر الرأي على العمل في هذه المرحلة على المستوى الأول فقط وهو مستوى الأدبيات في التأصيل العام.

وكان مبرِّر التمييز بين كوادر المعهد ورموزه من ناحية، والمشاركين من خارج المعهد من ناحية أخرى هو أن نبيِّن التطور الذي طرأ على الطرح داخل المعهد، ومحاولة الإجابة عن سؤال مهم صاغته د. نادية مصطفى مفاده: ما العلاقة بين المشروع –كما قدَّمه الرموز فكرًا وخططًا مصممةً للعمل والتنفيذ – وبين مخرجات المعهد (التأصيلية والمنهاجية)؟ أو ما الذي كان من المفروض إنتاجه وفقًا لأطروحات الرموز والكوادر منذ بداية الثمانينيات، وما الذي تم إنتاجه بالفعل خلال العقدين؛ وما العلاقة بينهما؟ على أن يضمَّ –من خلال القراءة والتحليل – إلى إصدارات المعهد تفاعلات البيئة الخارجية؛ أي الإنتاج الفكري من خارج دائرة المعهد "تحت ذات العناوين المذكورة"، بما مثل إضافة أو تأييدًا أو مراجعة لطرح المعهد.

هذا، إلا أن الخلاف ظل ماثلًا بين الخوض فيما وصف "بالمقدمات المنهجية والأبعاد التأصيلية ضمن الدراسات التطبيقية والمتخصصة" وبين عدم إدراجها في

هذه المرحلة، إلى أن تم حسمها بالتأجيل لمرحلة أخرى كما أشرنا من قبل.

وقد انبنت الخطوة التالية في التنفيذ على التصور المتقدم؛ حيث عُرض بديلان أو مدخلان رئيسان للتقسيم: مدخل المنتَج أو المكتوب، ومدخل المنتِج أو الكاتبين، على أن يستدعي كل منهما الآخر على النحو الذي يبينه الشكل التالي:

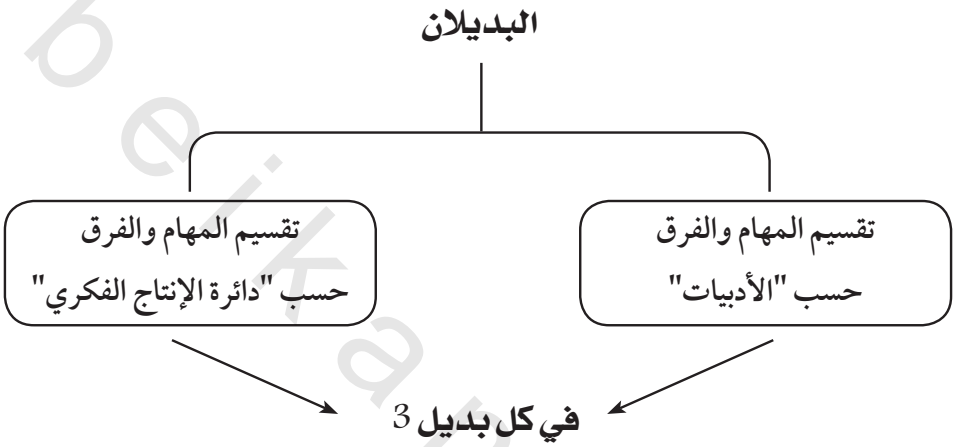

(1) فريق "إسلامية المعرفة ونظائرها". (2) فريق "الموضوعات المتصلة". (3) فريق الأبعاد المنهاجية للتطبيقات *** ويدرس كل فريق:** - الرموز - الكوادر - إصدارات المعهد - الإصدارات من خارج العهد (مؤيد ومعارض).	(1) فريق الرموز والكوادر (2) فريق الإصدارات غير المنشورة. (3) فريق الإنتاج من خارج المعهد. *** ويدرس في كل فريق:** - إسلامية المعرفة - نظائرها - الموضوعات المتصلة بإسلامية المعرفة.

هذا، ومن خلال اجتماعات المستشارين واجتماعات الفريق الجماعي تم اختيار البديل الأول بمجموعتين – أو كما جرت تسميتهما (فريقين) – على أساس أن كلًّا من البديلين يستوعب الآخر، وذلك على النحو التالي:

1) **الفريق الأول**: فريق إسلامية المعرفة ونظائرها ومنهاجية تطبيقها، وتكون من: أ.د.نادية مصطفى، ود.أماني صالح، وأ.سامر رشواني، بمساعدة عدد من الباحثات المساعدات استقر منهم: أ.آمال عثمان، أ.مروة عيسى، أ.ياسمين زين العابدين. وتم توزيع بحوث هذا الفريق على النحو التالي:

1 – د. أماني صالح: مفهوم إسلامية المعرفة ونظائره: مكوناتٍ وخصائصَ ووظائفَ (عند الرموز والكوادر).

2 – أ. د. نادية مصطفى: منهجية تنفيذ إسلامية المعرفة من المنظور والتأصيل العام إلى خبرة التطبيقات (في رؤية المعهد: رموزه وكوادره وإصداراته).

3 – أ. سامر رشواني: الاتجاهات الناقدة لفكرة إسلامية المعرفة.

2) **الفريق الثاني**: فريق الموضوعات الأربعة المتصلة، وتكون من: أ.د. مصطفى منجود، وأ.د.السيد عمر، وساعد معهما في البحث: أ. أسامة مجاهد، ومدحت ماهر. وتم توزيع بحوث هذا الفريق على النحو التالي:

1 – أ.د. مصطفى منجود: الأزمة الفكرية والنموذج المعرفي الإسلامي.

2 – أ.د. السيد عمر: المنهجية الإسلامية بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم التراثية والشرعية.

عملية القراءة الأساسية في الأدبيات ومتابعتها:

من داخل كل مجموعة أو فريق تم اعتماد المرصود من أدبيات إسلامية المعرفة باعتباره مادة أساسية كافية، وإن لم يمنع ذلك من استمرار هامش أو رافد من الاستكمال، خاصة عن طريق الطلب من المعهد لاستكمال بعض المصادر.

ولقد مرت عملية القراءة الأساسية في أدبيات إسلامية المعرفة بثلاث خطوات أساسية؛ هي:

1) تحديد مادة كل فريق فرعي على حدة وجمعها وتوفيرها، وقد اختلف معدل حركة الفريقين في إتمام هذه الأشياء، بين كثافة أو تخلخل، وبين سرعة أو بُطء.

2) تحديد كل فريق لمنهجيته في القراءة (مع اختلاف أيضًا في المعدل وفي السعة) ونظْم ذلك في منهجية واحدة جامعة.

3) توزيع المهام داخل كل فريق للقراءة الأساسية فالنهائية.

وفي غضون ذلك كانت تتم الاستفادة من الشهادات واللقاءات خاصة مع رموز المعهد والكوادر الحالية: (أ.د.طه العلواني، أ.د.عبد الحميد أبو سليمان، أ.د.فتحي الملكاوي)، بالإضافة إلى الرؤية الخاصة بكل من أ.د. سيف الدين عبد الفتاح، وأ.د.إبراهيم رجب، وغيرهما كما أشرنا.

وفيما يلي بيان ما تمخَّض عن هذه الخطوات للفريقين، ونتائج الاجتماعات الخاصة بكل فريق والمجمّعة (فيما بين الفريقين ومع أصحاب الشهادات) والتي استغرقت نحو العامين:

1) بالنسبة لتحديد مادة كل فريق فرعي وجمعها وتوفيرها:

- بعد استكمال عملية الرصد والتوثيق ووضعها بشكل منظَّم في ببلوجرافيا إلكترونية ووفق معايير تتسق مع أهداف الفريق الجماعي من جهة وأهداف كل فريق فرعي على حدة من جهة أخرى، قام كل فريق بالتأكيد على إتمام عملية التوثيق الخاصة به وتمييزها في قائمة تخصه، وتوفير المتاح من المادة بين يدي الباحثين الأساسيين والمساعدين. وفيما اكتفى الفريق الأول بما صار تحت يده منذ بدء هذه المرحلة، فقد استمرت مسيرة

الاستكمال والتوفير للمادة في الفريق الثاني إلى مرحلة متأخرة نسبيًّا خاصة مع الإصرار على استكمال مصادر من دوريات رأى الفريق أنها تشتمل على مادة مهمة ذات اتصال (الاجتهاد، التجديد، المنطلق،...).

- وبينما حدد الفريق الأول مهمته بوضوح منذ البداية في العمل على مراجعة مفهوم إسلامية المعرفة ونظائره في كتابات الرموز والكوادر من جهة، ومراجعة المنهاجية العامة لتطبيق عملية الأسلمة من جهة ثانية. فإن الفريق الثاني حدّد مجال عمله في "الموضوعات الأربعة"، إلا أن توزيع العمل فيها ضمن الفريق (أي بين د.مصطفى منجود ود.السيد عمر) قد تأخَّر نسبيًّا ومرّ بمرحلة رغب فيها الفريق في القراءة في كل الأدبيات المتوفرة معًا وبالتناوب حتى تم تحديد مهمة د. مصطفى منجود في قراءة ما يتعلق بالأزمة الفكرية والنموذج المعرفي الإسلامي، ومهمة د. السيد عمر في قراءة المنهاجية المعرفية الإسلامية والعلاقة بين أصناف العلوم كما برزت في مدرسة إسلامية المعرفة. هذا، وقد اهتم الفريق الثاني بمساحات التداخل والتشارك بين موضوعاته أكثر من مساحات التركيز والاهتمام التي يستوجبها توزيع المهام تحت شارة "تحويل التداخل إلى تكامل" داخل الفريق وفيما بين الفريقين، وإن كانت نقاشات هذا الفريق قد تميَّزت بدرجة عالية من العمق والسعة معًا بما سجلته محاضر اجتماعاته، وبما ساهم في "المطّ النقاشي" وأخَّر كثيرًا القيام بالكتابة وتسجيل القراءات التقويمية.
- أما بالنسبة لقراءة الأعمال الناقدة والرافضة لمشروع الأسلمة، فقد تبدّى في البداية أن تكون قسمة مشتركة بين الفريقين، وأن يضطلع بها كل من د. عماد الدين شاهين وأ.سامر رشواني، لكن تعذَّر إسناد المهمة إلى د.عماد –بعد الاتفاق المبدئي – نظرًا لظروف سفره. وبعد نقاش مع الأستاذ سامر

رشواني تقرَّر أن يعمل باعتباره أشبه بفريق ثالث ضمن إشراف الفريق الأول، أي أن ينهض بهذه الجزئية بصفة خاصة. ومما يذكر في ذلك أن الفريق الثاني ظل يعتبر أن هذه الجزئية مندرجة ضمن مهمته ويناقشها في لقاءاته لنحو من أربعة أشهر.

- وفي غضون هذا جرى اقتراحٌ ضمَّ باحثين أساسيين آخرين إلى الفريق العام وبالأخص الفريق الأول؛ وذلك لدفع العمل قُدُمًا، وبالفعل تم الاتفاق في هذا مع كل من د.باكينام الشرقاوي، وأ.مثنى أمين، وحضرا بعض لقاءات المتابعة الدورية ثم حالت ظروفهما الخاصة دون الاستمرار بعد أن قدم الأستاذ مثنى قراءة على بعض الأدبيات.
- وفي الواقع فإن فعاليات عمل الفريق الأول –على خلاف الثاني – بدأت مبكرة بالتوازي مع الاجتماعات التحضيرية والإعداد، وذلك من باب مراجعة ما يتوفر من المادة أولًا بأول، وإشراك الباحثين المساعدين في فعاليات القراءة الأولية وتداول الإشكالات التي تتراءى أمامهم منذ البداية. فقامت الباحثات المساعدات "أ.هند مصطفى، وأ.ياسمين زين العابدين، وأ.مروة عيسى، وأ.آمال الشيمي، وأ.آمال عثمان" بتقديم قراءات أوليَّة في عدد من كتابات رموز المعهد وكوادره وممن شاركوا في تأسيس مفهوم "الأسلمة" والمنهاج العام لتطبيقها، (منهم: د.إسماعيل الفاروقي، د.عبد الحميد أبو سليمان، د.طه جابر العلواني، د.جمال الدين عطية، د.عبد الوهاب المسيري، د.عماد الدين خليل، د.إبراهيم رجب). وجرت عروض للقراءات بين أعضاء الفريق مع متابعة خاصة من د.أماني صالح. لكن سرعان ما اعتذرت بعض الباحثات (أ.هند مصطفى، وأ.آمال الشيمي) عن عدم القدرة على المواصلة، الأمر الذي عانى الفريق الثاني من مثله بالنسبة لكل من أ.شريف عبد الرحمن ثم أ.أسامة مجاهد ليقتصرعلى باحث مساعد واحد.

- وهكذا، بينما شرع الفريق الأول في عمليات القراءة الجزئية المحددة مباشرة بعد اعتماد ما توفر من مادة، مقسِّمًا المصادر بين الباحثين المساعدين وبمتابعة دورية جادة، فإن الفريق الثاني أطال كثيرًا فيما أسماه "عملية استكمال المصادر" رابطًا لنهايتها مواعيد عديدة، مضافًا إلى ذلك سيادة الرغبة في حبْـك "التمهيد المنهاجي للقراءة والتقويم" قبيل حتى الشروع في القراءة الأولية لكيلا يكون البدء من فراغ وتجنبًا للتحيزات، باعتبار الباحثين كانوا على اتصال وثيق بفعاليات كثيرة في المشروع، وكذلك لرغبة أخرى في إفادة الباحثيْن المساعديْن وتحسين معارفهما وفهمهما للمسألة من خلال استعراض اتجاهات النظر إلى الفكرة أثناء تجميع المادة على ما سبق استهدافه.
- ولكن في أثناء هذا، طوّر كل من الفريقين ورقة الأسئلة البحثية لكي تتلاءم مع مهمته الخاصة، وذلك بتحديد الأسئلة ضمن الموضوعات الجزئية، ثم تم الجمع بين هذه الأوراق والنقاشات الداخلية في لقاءات مجمّعة من أجل: متابعة التطور من جهة، وتوحيد المفاهيم وأطر القراءة الجامعة من ناحية أخرى. وذلك على أساس من قراءة أوليَّة، وبحيث تظل هذه التساؤلات الأوليَّة قابلة للتعديل أو التحوير أو الإضافة، فقد تتضح مع الوقت أسئلة أخرى بناء على القراءة، فلا يُبدأ من فراغ ولا يكون تجمد عن التطوير والتجويد. وهو ما نستعرضه في النقطة التالية.

2) تحديد كل فريق لمنهجيته في القراءة ونظْم ذلك في منهجية واحدة جامعة:

كما سبقت الإشارة، بدأت هذه الخطوة أثناء عملية استكمال التوثيق ضمن كل فريق وعقب تمييز الفريقين مباشرة، وتميزت في الفريق الأول بالتَّنامىَ التدريجي والسريع، فيما اتسمت في الفريق الثاني ببطء واضح لكن مع توسعة وعمق. ولكن بصفة عامة فإن معالم المنهجية بدأت بسيطة وعامة ثم لا زالت تتعمق

من خلال اللقاءات الخاصة بكل فريق واللقاءات المجمّعة بإشراف أ.د.نادية مصطفى لكي تتراءى – في النهاية وتواصلًا مع القراءات الأوليَّة – معالم واضحة ومعمقة لمنهج كل فريق وللمنهجية العامة للقراءة والتحليل والتقويم، فيما يمكن تتبعه على النحو التالي:

- بالنسبة للفريق الأول فقد قامت الدكتورة أماني صالح بإدارة عملية القراءة الأوليَّة التي تمت من قِبل الباحثات المساعدات؛ حيث تم وضع تصور أوليّ لمجموعة أسئلة تتم القراءة على ضوئها في المادة العلمية، على أساس أنها قراءة مقارنة مستعرضة في الأدبيات ذات الاتصال وحسب أصحابها [ولكي يتم التحرير على أساس منها]. وعبر الربع الأول من عام 2003 كان قد تم إنجاز المرحلة الأولى من قراءات موثقة لكل من د.إسماعيل الفاروقي، د.طه العلواني، د.عبد الحميد أبو سليمان، د.عبد الوهاب المسيري، د.عماد الدين خليل، د.إبراهيم رجب، ود.لؤي صافي. وذلك بناء على الفصل بين ثلاثة مستويات: عرض ما قاله الكاتب (من الرموز أو الكوادر)، ثم التقويم وفق المعايير، وعرض الباحث لرؤيته لذلك. وكانت الأسئلة تدور حول ثلاثة مستويات:

أولها: كيف قُدّم مفهوم إسلامية المعرفة من قبل الواحد من الرموز والكوادر، وهل حدث تطوُّر في المفهوم لديه؟

وثانيها: هل وقعت اختلافات فيما بينهم، وما دلالتها؟

وثالثها: نتائج الاستعراض المقارن في رؤية تقويمية كلية وتصور كامل عن "ما هي إسلامية المعرفة كما قدمها رموز المعهد وكوادره؟".

• ومن ثم جرى النظر إلى التقويم ضمن الفريق الأول على أساس:

- أنه انتقال من مستوى الرصد الذي تم عبر المرحلة الماضية إلى مستوى

النقد والمقارنة: بكشف مناطات الاختلاف بين المضامين المقدمة في المشروع، وبكشف تنوع المداخل والاتجاهات وأثرها في الطرح النهائي للمشروع، والرؤية الكلية الجامعة لمفرداته.

- أنه يقدم مشروع إسلامية المعرفة كاشفًا عن مسيرته وتطوراته، بما يجلي البعد التراكمي فيه، ويقدم دعوة لإعادة النظر إلى المشروع من منظور تراكمي.
- توضيح معايير القراءة التقويمية، وفق مناهج قراءة النص ومداخلها: المعنى المباشر/ وغير المباشر، الاتساق/ التناقض، التراكم/ التكرار، الإنتاج/ النقد الذاتي، تعدد الصياغات للمدلول الواحد/ تعدد الدلالات للمصوغ الواحد، الوضوح/ الاضطراب، استجلاء التحيزات المنهجية والمعرفية....الخ.
- لا يمنع ذلك من إعطاء اهتمام بالرموز داخل المضمون، على أساس أنهم يمثلون النقاط الحرجة في المشروع.
- المحاور هي: المفاهيم ودلالاتها – الإشكاليات وآليات طرحها – المناهج في المعالجات – التطور المضموني للأفكار.
- ولكن من ناحية أخرى فقد تبين من خلال الأسئلة والقراءات الأوليَّة أنها اقتصرت على الجانب المفهومي الذي يتعلق بالدراسة الأولى فقط (المفهوم ونظائره دراسة د.أماني) وذلك بتحرير مضامين المفاهيم الأساسية في إسلامية المعرفة، وخاصة المفاهيم النظائر لمشروع المعهد وما عساها أن تمثله من ترادف أو تكامل أو إضافة أو تغاير أو تخالف؟ مع تتبع التطورات التي قد تكون لحقت المفاهيم وما ارتبط بذلك من عوامل وسياقات، فيما غاب تمامًا الجزء المتعلق بدراسة د.نادية مصطفى وهو

الخاص بمنهاجية تطبيق مشروع الأسلمة. ومن الجدير بالذكر أن مقصود هذه الدراسة وتميز معنى "المنهجية" فيه عنها في موضوع المنهاجية الإسلامية ضمن الفريق الثاني قد اتضح إلا في اللقاء المجمّع الأول لهذه المرحلة (2003/ 4/ 10) ببيان أن المنهجية في دراسة د.نادية يُقصد بها الخطوات العامة لتنفيذ الأسلمة (إدراك الفكر الغربي – إدراك مناهج التراث – صناعة الوصلة الجامعة المنتجة للأسلمة)، بينما تتعلق المنهجية في الجانب الآخر بالمستوى الثاني، أي في الدراسة العلمية وفلسفة المنهج العلمي من رؤية إسلامية.

- وبالنسبة لجانب الأعمال النقدية الذي اقتصر على الأستاذ سامر رشواني ومنهجية القراءة في هذا الجانب فقد بدا كأن الباحث يعمل وحده، ولم تتبين المنهجية التي يعمل بها، اللهم إلا في بعض لقاءات تمت عام (2004) ضمن التقاءات بالدكتور عبد الحميد أبو سليمان؛ حيث تميَّز هذا العام بتعدد لقاءات الفريق المجمّع مع الدكتور عبد الحميد وبعضٍ من كوادر المعهد كما سيلي بيانه. والمهم أنه لم تتبين آلية للوصل بين منهجية هذه الجزئية وسائر جزئي المشروع التقويمي.
- أما بالنسبة للفريق الثاني فقد تميَّز بتعدد الاجتماعات الداخلية، ومن خلال قراءته الأوليَّة في عدد من الأدبيات تبين أنه يمكن اختزال الموضوعات الأربعة التي سبق وعُهد بها إلى الفريق في ثلاثة موضوعات هي:

– **الأزمة الفكرية**: أو أزمة العقل المسلم باعتبارها منطلقًا ودافعًا لفكرة إسلامية المعرفة، كما طرحها رواد المشروع، والتي طُرحت منهجية التحقيق (موضوع د. نادية) بناء عليها (من الواقع الواهن الذي تكتنفه أزمة عامة ذات مستويات أهمها الأزمة الفكرية التي قام رواد للمعهد بتوصيفها على أساس أنها أزمة قديمة ممتدة، وأن المخرج من هذه الأزمة يتمثل في ضرورة إعادة الاعتبار لعلاقات: العقل

– النقل – الكون؛ أي إن المنشود هو أسلمه المعرفة وإن كان بمعانٍ أو مداخل مختلفة: التأصيل، التكامل، التجسير، التطعيم... إلخ).

– **النظام المعرفي الإسلامي**: وهو أول أسس تطبيق مشروع إسلامية المعرفة، بالكشف عنه وصياغته باعتباره أساسًا لإعادة بناء العقل المسلم إزاء العلم الحديث. فكيف تم طرحه؟ وكيف اختُلف حوله؟

– **المنهجية الإسلامية العامة في العلوم**: وهي التي تتضمن قضية "المنهج العلمي" كما تراه إسلامية المعرفة، أي القواعد العامة التي تحكم عمل الباحث في العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. وهو الأمر الذي يتضمن موضوع العلاقة بين العلوم الشرعية والتراثية والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

· كما جرى الاتفاق على أن القراءات الموجودة (بالعربية) كافية، وتم العمل على أساس ذلك، وأن الجزء الذي تم توفيره (بالإنجليزية) – رغم كونه ضيئلًا ويعتمد بالأساس على المجلة الأمريكية للعلوم الإسلامية الاجتماعية "AJISS" – إلا أنه لا بأس به. وتم تجميع هذه المصادر في "مكتبة المشروع" بمركز الحضارة؛ لاستعراض ما تبقى خارج القراءة التي تمت، وتبادل هذه البقية بين الأستاذيْن الباحثيْن. وتمت القراءة بشكلين:

1 – قراءة مستفيضة عامة للتعرف على أبعاد المسألة في كليتها.

2 – قراءة مركّزة أحدثت تحجيمًا شديدًا للموضوع والمادة الخاصة به، وخرج كل باحث منها بمستخلصات أوليَّة (أشار كل منهما إلى بعض مستخلصاته الأوليَّة).

المنهجية العامة للقراءة:

وبناء على هذه المستخلصات التي استخرجها الفريق الثاني والتقائها مع منهجية الفريق الأول عبر اجتماعات ونقاشات قادتها أ.د.نادية مصطفى، وفي

اتجاه منهجية عامة للقراءة في الفريقين جميعًا طُرحت عدة قضايا، منها انبثقت معالم منهجية القراءة ومداخلها، على النحو التالي:

- **قضية الرئيسي والفرعي**: ففي قضية "النموذج المعرفي الإسلامي" وجد الفريق أن ثمة قضايا فرعية تطرح من قبيل نظرية المعرفة الإسلامية، والعلاقة بين العلم والمعرفة، وبين العلم والدين، وقضية النموذج القياسي. وقد تطغى قضية فرعية على أخرى. وهذا يتطلب التعامل بمرونة مع هذه المسألة، فما هو فرعي قد يتحول إلى مسألة رئيسية يتفرع عنها غيرها.

- **قضية الاصطلاحات والمفاهيم المتشابهة والمتداخلة**: "فأزمة العقل المسلم"، على سبيل المثال تُطرح تحت عناوين أخرى من قبيل: الأزمة الفكرية، إعادة تشكيل العقل المسلم، الأزمة المعرفية، الفجوة بين العلوم التراثية والعلوم الحديثة، الفصام الفكري، الأصالة/ المعاصرة...إلخ. ومن هنا تأتي ضرورة بيان القراءة لهذا الزخم المفاهيمي ودلالاته وآثاره.

- **القضية الأم**: قضية التقويم: وهي تطرح عددًا من الأفكار المنهجية المهمة التي يمكن القول إنها أسست لمنهجية القراءة والتي استفاد منها الفريق الجماعي كثيرًا، بما اشتملت عليه من قواعد وأدوات جرى النقاش حولها والمراكمة عليها، وهي:

1 - النقد لمسار الفكرة أو المفهوم: بمعنى متابعة المفهوم زمنيًّا، ورصد التغيرات التي تطرأ عليه ودلالتها، سواء لدى المفكر الواحد أو لدى المدرسة كلًّا، والوقوف على مظاهر الاستمرارية ومظاهر الانقطاع، وحالات الإبراز وحالات الإغفال، وحالات الالتقاء في لحظة ما، وحالات الافتراق. ذلك مع مراعاة الفروق بين المستويات العارِضة أوالمنتِجة للفكرة وللمفاهيم المعبِّرة عنها من الرواد والكوادر والمنتسبين لاحقًا، ومن الدوائر الثانوية، ومن الدوائر الخارجية تمامًا..

2 – فكرة "النقد المفاهيمي": بتمييز المفهوم الرئيس الحاكم من الفرعي المحكوم، وإعادة صياغة دلالات المفاهيم بناءً على قراءة جامعة تشتمل على أصل الدلالة والتحفظات المزيدة عليها، والمسوّغات الملحقة بها، والشروط والأركان، والاستثناءات (أي إعادة جمع عناصر المفهوم لإبرازه في صورته الكلية المتكاملة). وفيه تطرح مسألة الاتساق بين عروض المفهوم في مواطن مختلفة، والاتساق بين عناصره المكوَّنة: الاتساق بين الفرعي والفرعي وبين الفرعي والرئيس، بين الدلالات المختلفة بين الرموز والكوادر لتسويغ استخراج تعميم بالاتساق أو عدم الاتساق في المدرسة ككل.

3 – فكرة الاستدعاء: أي استدعاء المفهوم للمفهوم المضاد، الرؤية للرؤى المقابلة، والأشباه والنظائر، واستدعاء النص للكتابات السابقة. فالنموذج المعرفي الإسلامي –على سبيل المثال – مع ندرة الكتابات المفردة له في إصدارات المعهد يشهد اهتمامًا أو إنتاجًا كبيرًا مختلف الشكل من المفكرين المسلمين، وقد يصله بعض القراء بإنتاج أفكار مشابهة من قبيل: خصائص التصور الإسلامي (سيد قطب)، وما قبل المنهج في "رسالة في الطريق إلى ثقافتنا – محمود شاكر"، وغيرهما.

4 – النقد العملي: بالتساؤل حول آليات التنفيذ للطروحات: هل تم عرضها أم تم الإعراض عنها (مثل هل طُرحت آليات وإجرائيات لإعادة تشكيل العقل المسلم...؟) هل طُرحت برامج ترعاها مؤسسات معينة؟ هل المطروح سهل/ ممكن التنفيذ؟

5 – سؤال المرجعية: ويتلخص في: هل الطرح مؤصَّل على مرجعية إسلامية واضحة؟ أم على مرجعية غربية أساسًا؟ أم على جمعٍ بينهما ؟ أم المرجعية غائبة؟

6 – فكرة المضاهاة بالساحة الفكرية الإسلامية: فمثلًا قضية "أزمة العقل المسلم" تُطرح تحت عناوين مثل "الازدواجية الفكرية" طروحات مختلفة، فالمضاهاة بين طرح أو طروحات رواد المعهد ورموزه وكوادره من جهة وبين طروحات آخرين تمثل إضافة مهمة لبيان موقع "إسلامية المعرفة" من الفكر الإسلامي العام.

7 – فكرة النقد الذاتي: عقد المواجهة أو المقابلة بين الأفكار داخل المدرسة لبيان تياراتها عرضيًا، ومدى التنويع في الأفكار المطروحة، ونوعية الاختلافات بين (التنوع) و(التضاد) ودلالات ذلك على طبيعة وشكل الفكرة.

8 – فكرة النقد المعياري: والنقد المعياري من قِبل الباحث (حريته في إيراد الملاحظات) لكن وفق معايير واضحة مثل: مدى تعبير الفكرة عن أصالة أو عن تأثر بمجرياتٍ أو عن تعاطٍ ذرائعي مع المسائل، أو روح دفاع الكاتبين عن منظوراتهم –روح إبداع أم روح تكرار؟ – وإطلاق الأحكام ومستنداته... الخ. وكذلك بيان التحيُّزات وعوامل التحيُّز وأثر الأفكار المسبقة والسياقات الفكرية.

هذه المعالم التي توافق الباحثون على الاسترشاد بها في دراستهم للموضوع بكليته لم تحل دون تعدد مداخل وأدوات الاقتراب من كل مسألة فرعية؛ الأمر الذي تبدى في الدراسات النهائية وحقَّق نوعًا من التعددية والتنوع في إطار هذه المنهجية العامة.

ومن ناحية أخرى، فإن مفهوم "التقويم" قد حاز قدرًا مهمًّا من النقاش سواء فيما بين الباحثين أو بينهم وبين بعض رموز الفكرة وكوادر المعهد عبر لقاءاتهم المتعددة عام 2004م. فهل التقويم يعني: النقد أم المراجعة أم بيان التمايزات والاشتراكات أم بيان السلبيات والمثالب أم إبراز الإنجازات والمحاسن أم يقف عند الرصد والوصف ورسم الخريطة البريئة أم هو حكم وقضاء أم شهادة وتسجيل رؤية أم ماذا؟ لقد ساهمت آراء بعض الباحثين المشاركين وبعض المستشارين

والمهتمين خاصة في لقاء مناقشة مسودة كتاب أعده د.جمال الدين عطية وآخران عن "إسلامية المعرفة" في إثارة خواطر بعض المعنيين حول معنى "التقويم"، إلا أن أ.د.نادية مصطفى (المشرف) كانت واضحة في تأكيد أنه تقويم علمي يُحيّد الأفكار المسبقة والتي قد يكون بعض الباحثين قد كوّنها من خبرات خاصة سابقة، كما أنه تقويم ذو معايير ومقاصد، يرصد الفكرة من مصادرها ويعايرها على مقدماتها وعلى مدى اتساقها مع المنطلقات من جهة والغايات من جهة أخرى، كما أن مقاصد التقويم تتمثل في بيان الحال واستشراف المآل بالنسبة لمشروع إسلامية المعرفة باعتباره أحد مشروعات الإنهاض الفكري التي تحتاج إلى مواصلة على بصيرة. ومن ثم تندرج أعمال هذا التقويم في الأهداف العملية للمعهد نفسه باعتباره مؤسسة تجب عليها المراجعة والمتابعة والاستمرار فيما هو جيد وقائم وإعادة النظر فيما انقطع من الأعمال أو استمر بلا ثمرة.

كذلك، أوضح كل من أ.د.مصطفى منجود وأ.د.أماني صالح أن التقويم شهادة من الداخل لا حكم قضائي من خارج دائرة المؤمنين بالفكرة والمشروع. ومن هذا قد يكون مفيدًا تسجيل بعض ما قاله الأستاذان في معرض الحديث مع بعض رموز المعهد وكوادره حول مدلول "التقويم"، فقد قالا فيما معناه: ورد في أحد اللقاءات مع د. عبد الحميد أبو سليمان:

(د.أماني: ما قصدناه هو أننا عندما نرصد اختلافات، فإن ذلك لا يعني أن هذا شيء سلبيّ بالضرورة، والحكم على سلبيته وإيجابيته يخضع لعوامل أخرى متعددة...

د. مصطفى منجود: نحن نتعامل مع هذا الموضوع بعقل مفتوح، بل نحن متحيزون إليه، وحريصون على أن تمضي هذا الفكرة وأن تمضي إلى أفضل الغايات. نحن جزء من هذا المشروع، ونحن مهمومون بالمشروع وبالأمة التي يعمل على إنهاضها، ولا نحب الخلاف ولسنا نهوى زيادته أكثر مما هو موجود، هذا لابد أن يكون معلومًا أولًا. وثانيًا - الاستقامة في البحث: فأنا أتعامل مع

نصوص موجودة، أنا أتعامل مع نصوص مكتوبة. هناك تطورات واختلافات إلى درجة الخلافات.

– مثلًا مسألة القراءتين تطورت –وهذا مشهود – من قراءة الوجود من خلال الوحي إلى قراءة الوحي من خلال الوجود، وهذا أمر يحتاج إلى الرصد والكشف والتساؤل والتقويم.

– ومثلًا مسألة المفاهيم: إسلام المعرفة/ أسلمة/ إسلامية... لماذا؟ جزء من أمانتي العلمية –كباحث – أن أقول إن هذا يقول "إسلامية" لاعتبارات كذا وكذا، وهذا يقول "أسلمة" لكذا وكذا...وأن أقدم القراءة المقارنة...

ليس عملي أن أقول إن "إسلامية المعرفة" تمام وتمام جدًا، وليس هدفي كذلك أن أقطع الأوصال، لكنني أسعى لأن أكشف، أكشف وأنا مهموم، وعيني على الخلل في الأمة... لماذا لم تؤثر إسلامية المعرفة في الأمة حتى الآن التأثير الذي ارتجاه المؤسسون ونرتجيه؟ قد يكون ذلك لأنها لم تصل إلى الأمة – وربما لأنها اعترضتها وجهات نظر مختلفة، أو أن بعض الأمور حسبت عليها وليست منها.. إلخ.

والعمل لا يكون اجتهادًا شخصيًا محضًا، ولا يكون اعتباطًا. مثلًا حين نتعرض لمفهوم إسلامية المعرفة هناك مداخل أساسية للوقوف إزاءه وإزاء أي مفهوم، منها:

(1) إشكالية منبع المفهوم.. من أين جاء كما طرحه السياق العام الفكري وعلامات الاستفهام التي جاء إجابة عنها.

(2) المفهوم نفسه: ما دلالاته: المترادفات/ المتناقضات...؟ إذا كان هناك ترادف فخيرًا، وقد يكون تكاملًا، وقد يكون تحفظًا أو غير ذلك. [أنا كطبيب أكشف وأعرض، ليس وصفًا، لكن قراءة مقارنة]، وقد تكون الدلالات واحدة، وقد تتباين (الإسلام/ الإسلامية...)، كل ذلك وارد، والاستقامة العلمية هي التي تحكم الباحث.

(3) تطور المفهوم: وهذه فيها كيف أن هذا المفهوم في رؤاه المتعددة يكشف عن اجتهاد جديد، أو كما يقال: نافذة جديدة فتحت للبيت أو ربما باب أغلق... ويتبين من التطور إذا كان هناك اجتهادات، وهل هناك تكامل أو وَقَعَ تراجع... في هذه القاعة (قاعة رواق المعرفة بمركز الدراسات المعرفية) قُدمت كتابات ومحاضرات وقرَّرتْ أن هناك فجوة...الخ.

(4) المضمون: علام تقوم إسلامية المعرفة؟ علام يقوم النظام المعرفي المحيط بالمفهوم؟

(5) التنفيذ: كيف تُنفَّذ إسلامية المعرفة...؟ كيف تم إخراج وتقديم مسألة النظام المعرفي...؟ هل هناك كتابات للتفعيل؟ هل فيها اجتهادات؟ وهل فيها تضارب؟...الخ. لسنا متحيزين مع، ولا متحيزين ضد. يحكمنا في ذلك: (وإذا قلتم فاعدلوا) انتهى المقتبس من الحوار.

هذا وقد تداخل على هذا الخط إشكال مصادر القراءة بين الاكتفاء بالنصوص المنشورة وبين تقييدها بالآراء الحيَّة لأصحابها الموجودين، الأمر الذي اعتبر الفريق أن "الشهادات" التي استمع إليها تحقق درجة من التوافق فيه؛ لذا اتفق على ضمِّها إلى نهاية الدراسة النهائية.

توزيع المهام داخل كل فريق للقراءة النهائية:

مرت عملية توزيع المهام بمراحل تم التعرض لبعض منها؛ أهمها تقسيم المجموعة إلى فريقين مع الاختلاف على وضعية دراسة الأعمال النقدية، كما تم توزيع الأعمال داخل كل فريق على موضوعات الدراسة، وذلك في سبيل تعزيز هيكل المنتج المتوقع من المشروع.

هذا المخرج المتوقع (الذي تم الاتفاق عليه في نهاية عام 2003) في ظل انتهاء القراءات الأوليَّة والوعد بإنهاء القراءات النهائية، تمثل في الهيكل التالي:

الهيكل العام للكتاب:

يشتمل هذا الجزء على خمسة محاور رئيسية على النحو التالي:

1. إسلامية المعرفة: المفهوم – الفكرة	د.أماني صالح
2. إسلامية المعرفة: القراءات الناقدة	أ.سامر رشواني
3. إسلامية المعرفة: منهاجية العمل	د.نادية محمود مصطفى
4. قضايا إسلامية المعرفة: الأزمة–الدافع والنظام المعرفي	د.مصطفى منجود
5. إسلامية المعرفة: المنهاجية الإسلامية	د.السيد عمر

وفي وقت لاحق جرى تكليف كاتب هذه الورقة بتسجيل ذاكرة المشروع من باب التوثيق والمراجعة والتقويم والاستفادة في امتدادات أخرى[1].

(1) وبناء على هذا التصور تم الاتفاق على أن يكتب الفريق الأول أوراقه في الموضوعات الثلاثة الأولى، بينما كان مفترضًا في الفريق الثاني أن يتم توزيع العمل على القضايا الثلاث التي يضطلع بها الفريق على شكل ثلاثة ملفات رئيسة (في كل ملف موضوعات فرعية)، وهي ما سبقت الإشارة إليها: (النظام المعرفي الإسلامي – أزمة العقل المسلم – المنهجية العلمية في العلوم الحديثة من وجهة نظر مدرسة إسلامية المعرفة). وهذه الموضوعات الثلاثة هي التي تم تحديدها في اللقاء المجمِّع (2003/ 12/ 29). ولم يحدَّد –حتى آخر مارس 2004 – هل يوزّع العمل حسب الموضوعات الرئيسة، بمعنى أن يضطلع كل باحث بموضوع أو اثنين، أم يقسَّم حسب الموضوعات الفرعية لكل منهما، أم يكتب كل منهما في الموضوعات الثلاثة ثم يتم تحرير مشترك للجمع بين المكتوب من كل منهما؟ خاصة والباحثان كان لديهما مستخلصات عن القضايا الثلاث. وكانت هذه من أهم الملاحظات التي أثرت في عمل الفريق الثاني رغم كثرة لقاءاته الخاصة ومدلولاته الثرية. لقد تعقدت هذه المسألة كثيرًا مع اضطرار أحد أهم الأعمدة في العمل (د.مصطفى منجود) للسفر إلى الخارج ثم إصابته هناك بوعكة صحية شديدة أثرت في قدرته على الالتزام بالمتفق عليه من عمل وتوقيتات. وبعد مداولات رُئي أن يقوم د.سيد عمر بتضمين دراسته خلاصات ما كان يفترض أن يقوم به د.مصطفى في دراسة واحدة، وهو ما كان. وهكذا سار العمل في الفريقين، على أن يكون العام 2004 هو عام الانتهاء من كتابة الدراسات النهائية، فيما عدا دراسة د.نادية مصطفى التي اعتذرت بأمر إيكال مهام جديدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية إليها (إدارة كل من مركز البحوث والدراسات السياسية وبرنامج حوار

نتائج في القراءات الأولية:

1 – بالنسبة إلى الدكتورة أماني فقد أشارت إلى أن المقارنة الداخلية بين روّاد إسلامية المعرفة في عرض وبيان مدلولات هذا المفهوم ونظائره (إسلامية –أسلمة..) تعكس تباينات من المهم الانتباه إليها، وحسمها؛ لتأثيرها على مسارات التفعيل فيما بعد.

2 – وأشارت أ.د. نادية مصطفى إلى أن منهجية تطبيق إسلامية المعرفة وتحقيقها بشكل كلي قد شهدت طروحات جامعة، وشهدت كذلك طروحات ومداخل تركز على بدايات معينة. فرغم أن الطرح الكلي يعكس منطلقات مشتركة ويعكس غايات مشتركة كذلك، فإن المسارات فيما بين المنطلقات وبين الغايات غالبًا ما يتم فيها التركيز على مدخل أو زاوية تعكس بدورها خلفية الكادر أو القائم بالتنظير، كالذين ركَّزوا على البدء بنقد النتاج الغربي والرؤية الغربية للعلم والمعرفة، أمام من اهتموا – بالأساس – بالاستقاء مباشرة من الأصول الإسلامية باسم التأصيل، وبين من طرح منهجية مقارنة، وغير ذلك. ولكن الجميع اشترك في معالجة الجدلية المثلثة (نقد الغربي – تأصيل الإسلامي – مقاربة الواقع). لقد كان هذا الوصف لمنهجيات تحقيق الأسلمة ماثلًا للعيان منذ البداية، وقد عبر عنه الدكتور علي جمعة، حين أشار إلى طبيعة طروحات إسلامية المعرفة باعتبارها فكرًا لا باعتبارها علمًا، فكرًا يتميز بالسيولة والتدفق

الحضارات) بما جعلها في حاجة إلى وقت إضافي وإن كانت عمليات التوثيق والقراءة بالنسبة لدراسة د.نادية كانت قد تمت مبكرًا. وبالفعل ففي سبتمبر 2004 كان أ.سامر رشواني قد أنهى دراسته، وأوشك د.السيد عمر على هذا أيضًا (قبل أن يتم طلب تضمين ما يتعلق بد.مصطفى في دراسة د.سيد)، بينما امتدت مهلة د.أماني صالح لآخر هذا العام. أما د.مصطفى منجود فقد أرجأ إلى آخر العام أيضًا، ثم جرت التطورات المشار إليها. وشهد العام 2005 اكتمال الدراسات فيما عدا دراسة الدكتورة نادية مصطفى التي تم الانتهاء منها منتصف عام 2007م.

وعدم القوْلبة أو التشكّل داخل حدود، وإن كان واضح المنطلقات واضح الغايات، حتى بات السؤال: هل يمكن الانتقال بإسلامية المعرفة من مرحلة "الفكر" إلى مرحلة "العلم"...؟ وكيف...؟ وهذا أمر يتصل أيضًا بمسائل الدورات والكتاب المنهجي.

3 – أما القراءة الأولية لسامر رشواني فقد بينت أن بعض التوجهات النقدية التي اطلع عليها يمكن إجمالها في توجهين أساسيين:

– وجهة نظر تهتم بالمجتمع المعرفي الخاص بالفكرة، أن السياق المحيط بها كان غربيًا، كأن المؤسسات الغربية أصبحت شحيحة في دعم فكر المغتربين، وقد قلت موارد هذه المؤسسات، فاتجه المغتربون الذين هم هنا أصحاب الفكرة نحو دول الخليج، فكانت الإسلامية.

– أيضًا هناك تحليل خطاب وله عدة اتجاهات: من ناحية تحليل الأسس المعرفية التي تجمع الكتابات المختلفة...حتى الذين خارج إطار المعهد (المستقلين) أو من ناحية إبستمولوجية محضة: سردار، المرزوقي... وغيرهما.

4 – هذا، بينما انتهى د.السيد عمر في دراسته للمنهجية العلمية كما قدمتها خبرة إسلامية المعرفة إلى الحاجة الماسة للتوصل إلى كلمة سواء بين كافة تيارات الفكر الإسلامي حول: الثابت والمتغير، وأن إثارة هذا السؤال باعتباره نقطة انطلاق، هي السبيل إلى فك أسر المنهاجية الإسلامية من مقولة روَّجها المستشرقون، تزعم أن من مظاهر خصوبة الفكر الإسلامي تعدد اتجاهاته، وتباين أصول كل منها عن الآخر. فإذا جاز أن تصح مثل هذه المقولة بالنسبة لمنهجية من صنع الإنسان تفتقر إلى الناظم الخارجي المتعالي، كما هو الشأن في الغرب خلال القرون الأربعة الماضية، فإن ذلك لا يجتمع في مقام واحد مع منهاجية ناظمها هو: التوحيد. فالتنوع هنا لابد أن يكون تنوع الروافد التي تستمد ماء حياتها من نبع واحد،

وتصب كل روافدها في مجرى واحد. والتوحيد بطبيعته ناظم جامع، يعبر عن فطرة الله التي فطر الناس عليها. وهو ناظم لا يبحث عما يفرق، بل عمَّا يؤلف ويجمع.

الخاتمة: خلاصة متابعة مسار المشروع:

وفي نهاية هذا التقرير الرصدي يمكن الوقوف على بعض الملاحظات العامة التي أرى أن من المهم الالتفاف إليها في بناء الأعمال التقويمية المتعلقة بمشروعات النهوض الحضاري لأمتنا. فمع الاعتراف بالعمق المنهجي والسعة المعرفية والروح العالية التي اتسمت بها هذه الكوكبة، والتي استفاد منها كاتب هذه السطور كثيرًا في تكوينه المنهجي والمعرفي والوجداني، فإن ثمة ما يحتاج إلى تدقيق النظر فيه والاستفادة منه لاحقًا. أحاول على استحياء أن أمارس في الأسطر القليلة الباقية بعضًا مما تعلمته في هذه الخبرة من تفكير انتقادي بناء للذات قبل أي شيء. وهذه بعض ملاحظات على خبرة هذا المشروع في نقاط أساسية:

(4) أسطورة الجدول الزمني:

إن أول ما يسترعي الانتباه في تنفيذ هذا المشروع التقويمي هو المط الزمني الذي تعرض له والذي زاد عما كان مخططًا له بين العامين والثلاثة. والحقيقة أن إدارة المشروع قد أعربت عن هذه الملاحظة مرات عديدة وقدم المركز خطابات بذلك للباحثين، وإن جرى أيضًا تلمس الأعذار. وكانت أسباب التأخير مرتبطة بالأساس بظروف أعمال أخرى لدى الباحثين... لكن كان هناك سبب آخر تمثل في إعادة الترتيب للدراسات وتطور التصور والمنهجية الذي لم يتبدَّ إلا بعد اكتمال عملية التوثيق ومراجعتها، فقد أضاف هذا مهامًّا جديدة لكل عضو بل وأعاد هيكلة موضوعات جميع الباحثين. (فالدكتورة أماني صالح –مثلًا – كانت قد قامت بعمل كبير بناء على التصور الأول، لكنها عادت واتجهت اتجاهًا آخر مع الترتيب الأخير. وبيان ذلك أنه قد كان المتفق عليه ضمن الاجتماعات الاستشارية الأولى تقسيم

العمل بين فريقين: فريق لمتابعة الفكرة لدى الرموز والكوادر، وفريق لمتابعة ما سُمِّي ساعتها بالموضوعات المتصلة، ولكن بعد اكتمال التوثيق اتضحت الصورة بشكل مختلف على النحو المبين أعلاه.

والمستفاد من هذه النقطة أمران: ضرورة الجدول الزمني الحقيقي، وضرورة إحسان وضعه بما يتلاءم مع: الموضوع حجمًا ونوعًا، ظروف الباحثين تفرغًا وشُغُلًا، والسياق والموارد إتاحةً وإعاقةً. ومن ثم يجب الالتزام بقواعد إدارة الوقت وبناء الميزانيات الزمنية وجداول المواعيد التي تعد إحدى أهم مشكلاتنا الحضارية المعاصرة. وفيما يتعلق بالمشروعات التقويمية من نوعية مشروعنا هذا فيقترح الأخذ بالقواعد التالية:

1 – بدء عملية بناء الميزانية الوقتية التقديرية مباشرة بعد الاستقرار على معالم المشروع البحثي: حجمًا ونوعًا، بحيث يقدر لكل بند قيمة وقتية مناسبة تتضمن كافة العمليات الجزئية التي يفترض أن يقوم بها الباحث.

2 – تطوير الميزانية التقديرية إلى عقد واتفاق مع الباحثين بناء على عملية تفاوض حقيقية يكون أحد بدائلها استعفاء الباحث من القيام بالتكليف؛ لأن ظروفه لا تتواءم مع الحد الأقصى الذي يمكن أن تتحمله إدارة المشروع. ويستحب أن يوقّع الباحثون والإدارة عقدًا بما ينتهون إليه من اتفاق على المواعيد وغيرها.

3 – تشتمل خطة الإدارة على خطتين مهمتين: خطة متابعة التطور في المشروع ويُتفق عليها مع الباحثين أو يتم إعلامهم بها، وخطة فرعية لطوارئ ميزانية الوقت في حال تعذر التزام باحث ما بالمتفق عليه وتشتمل على بدائل متعددة تراعي المرحلة والممكنات المتاحة.

4 – تلتزم إدارة المشروع أمام الجهة الراعية أو المنظمة بالتوقيتات الرئيسة والنهائية.

5 – في حال اشتمال العمل على أكثر من فريق يتم بناء ميزانيات وقت فرعية لكل فريق على حدة تحت مظلة الميزانية الوقتية العامة.

(5) التنسيق بين الفرق والباحثين الأفراد:

رغم تعدد اللقاءات التنسيقية الجامعة، والإعداد الجيد للباحثين المساعدين من قبل المشرف (أ.د. نادية مصطفى) ثم من قبل الباحثين الأساسيين، لم يسر الفريقان على منوال واحد أو متساوق. فكما أسلفنا بدا الفريق الأول أنجز وأكثر التزامًا بالتوقيتات، فيما اهتم الفريق الثاني بتعميق منهجية القراءة لكن مع تأجيل القراءة الفعلية والكتابة النهائية. وقد كان لهذا الاختلاف أثر في مسيرة بناء المنهجية الموحدة للقراءة والتقويم وربما في المفاهيم المشتركة، الأمر الذي لا شك أنه امتد إلى المضامين والنتائج النهائية للدراسة. وسنشير إلى هذا تاليًا.

من ناحية أخرى، عانى الفريق –في بدايته – من إشكال الدخول والخروج، سواء بطرح أسماء ثم التحول إلى غيرها أو بانضمام باحثين لأعمال معينة ثم اعتذارهم أو توقف مهامهم. وهذا طبيعي في عمل كبير كهذا المشروع، غير أنه أثر أحيانًا على التنسيق بين الباحثين. فعلى سبيل المثال ظل الفريق الثاني يعمل على أساس أن من مهامه مراجعة الأعمال التقويمية دون علم بإيكاله إلى باحث معين.

لقد كان من المفترض أن كاتب هذه السطور هو الذي يضطلع بهذه المهمة، الأمر الذي أثر فيه نقص خبرته، لكن الخلاصة المهمة التي قد نستفيدها من هذه المسألة هي أهمية المهمة التنسيقية في إدارة المشروعات البحثية الجماعية، ويمكن أن تتم على النحو التالي:

1 – تعيين شخص يعمل "منسقًا للمشروع" تكون مهمته مساعدة مدير المشروع أو المشرف عليه في الوصل بين وحدات المشروع، وتوفير قنوات التواصل بينها فيما يتعلق بالمعلومات والمستجدات ونتائج نشاط كل فريق أو باحث أو تطورات إدارية بما قد يؤثر على أعمال الآخرين. ويقدم تقريرًا دوريًّا بنشاطه.

2 – ترتيب الالتقاءات الجامعة بحيث تشتمل على بيان بكافة التطورات الخاصة بكل باحث أو فريق أو بإدارة المشروع وبيان أثرها على الخط العام للمشروع. (ويؤخذ هذا البيان من التقرير الدوري أو الجامع الذي يعدُّه المنسق).

(6) المنهجية:

تعتبر هذه القضية من أهم ما تمخض عن هذا المشروع؛ فقد قدَّم الفريق خبرة مهمة وثرية في بناء الإطار المنهجي المتعلق بالقراءة والتقويم من خلال آليات الحوار المتراكم على مستوى الفريق الواحد ومستوى الفريق الجامع. إن اشتمال فريق العمل على هذه الكوكبة من الأساتذة المبرزين في المنهجية العلمية والمنظور الإسلامي كان مثريًا للغاية.

وعليه فقد شهدت اللقاءات تنوعات كثيرة في رؤية الإطار المنهجي وطريقة بنائه، واستمر الجدل حوله عبر المراحل الأولى بين من استحسن –مثلًا – ورقة الأسئلة الأوليَّة التي أعدتها إدارة المشروع باعتبارها تصلح أساسًا يُبنى عليه ويُسترشد به، وبين من اعتبرها مصادرةً على المطلوب وأن الأفضل أن نضع إطارًا منهجيًّا من خلال القراءة والتعامل المباشر مع المادة، إلى جانب رؤى أخرى.

لقد كانت هذه إشكالية كبيرة: أن يختلف الباحثون على المنهج وعلى طريقة بنائه وعلى معايير اعتماده، لكن إدارة الاختلاف في هذه الجزئية بدت ناجحة للغاية، وربما تمثل أهم جوانب المشروع التي يمكن أن نستخلص منها فوائد مهمة، منها:

1 – ضرورة الاعتناء الشديد ببناء الإطار المنهجي الجامع وإعطائه الأولوية في المشروعات البحثية بعامة والتقويمية بخاصة، وأن تخصص لها مساحة أساسية في بنية العمل ومسيرته، وأن توضع هذه المهمة على رأس مهام الإشراف على المشروع.

2 – ضرورة الاشتراك الفعال للفريق البحثي الأساسي في عملية بناء هذا

الإطار وتعميق النقاش حوله، ويُفضَّل أن يحضر الباحثون المساعدون هذه اللقاءات؛ لفائدتهم من جهة ولتحسين أدائهم من جهة أخرى.

3 – الجمع بين الرؤية الأوليَّة للمنهج وبين تطويرها تباعًا وفقًا لما يتبين من التعامل مع مادة البحث، على أن تتم إدارة هذا التوفيق إدارة منظَّمة وتراكمية بالاستعانة بتقارير التقدم والمتابعة، وأن تشتمل المراحل الأولى من التنفيذ على التزام باستخدام المداخل والأدوات وتطبيق القواعد المنهجية التي يتم اعتمادها بين أعضاء الفريق.

4 – التقويم المتتالي للمنهجية المستخدمة من خلال الحوار المستمر بين الباحثين حول "كفاءة المنهج وكفايته"، ومناقشة الملاحظات التي تتراءى للباحثين بترتيب ينتهي إلى تقرير (إضافة – خصم – تعديل – تأكيد).

ومن الجدير بالذكر أن منهج تنفيذ مثل هذا المشروع البحثي الجماعي لم يكن ليعدو كونه إطارًا جامعًا لا مانعًا، بمعنى أنه اتسع لتعدد الرؤى والمداخل والأدوات التي يقتنع بها الباحثون، وأنه لم يلغِ الاختلافات، لكنه من ناحية أخرى لابد أن كان يحمل معنى للجماعية التي هي سمة المشروع، ومن ثم نؤكد على أهمية الدور المنوط بالإشراف العلمي للموازنة بين هذين الطرفين على نحو ما تجلى في خبرة هذا المشروع.

(7) المضامين والمفاهيم:

استغرقت النقاشات المضمونية مساحة كبيرة من لقاءات الفريق ومجموعتيه، ودارت نقاشات عميقة حول المفاهيم الأساسية التي تتناولها الدراسة: كمفاهيم العلم والمعرفة والمنهج والقانون والنظرية وغيرها: بين الدلالات المضيَّقة والدلالات الموسَّعة وبين ما يقبل الأسلمة وما لا يقبل الأسلمة.. كما جرت عروض مقارنة لدلالات ومسيرات عدد من المفاهيم والقضايا لدى مفكرين وكُتاب أسهموا في "إسلامية المعرفة"، تم ذلك على سبيل التمثيل والتجريب

للمداخل المنهجية والأدوات البحثية، والتناقش حول مستويات التحليل ووحداته الأنسب،.. هذا من جهة عرض خلاصات القراءات الأوليَّة للباحثين وتفعيلها في عملية بناء المنهج، وهي متصلة بالنقطة السابقة.

لكن من جهة أخرى فقد خاض الباحثون في مضامين عديدة ضمن قضايا الأسلمة؛ منها على سبيل المثال: أن فكرة إسلامية المعرفة ذاتها (وكذلك نظائرها المقابلة) لم تنشأ نتيجة ظرف طبيعي إنما نتيجة أزمة يجب تداركها على نحو ما صورت أدبياتها، يردها بعضهم لأزمة فكر حديث ويردها بعض آخر لعصر عثمان بن عفان أو إلى عصر الترجمة أو غير ذلك.. كل ذلك يؤثر على التصور للمخرج، وبالتالي يؤثر على تحريرنا لمفهوم "إسلامية المعرفة".

ومن ذلك أيضًا اختلاف الفريق في المراحل الأولى على تحديد الغاية والهدف من فكرة الأسلمة محل البحث وأهداف المشروع التقويمي نفسه، واختلاف التعبيرات بين الباحثين حول هذه المسائل: هل الهدف بناء توليفة تجمع عالِم الاجتماع إلى عالم الشريعة، أو الجمع أو الوصل بين فقه الواقع وفقه النص، أو إضفاء الصبغة الإسلامية (لا مجرد الصيغة أو الصياغة) على المعرفة الحديثة والعلوم المعاصرة ثم على الواقع داخل الأمة، أو تقديم النموذج المعرفي الإسلامي حضاريًّا بما يجعله هداية للعالمين..؟ إن قدرًا كبيرًا من هذه النقاشات استغرق وقتًا طويلًا من اللقاءات ليس فقط فيما بين الباحثين والأساتذة الذين التقوا بهم من رواد إسلامية المعرفة وكوادر المعهد والمستشارين وأصحاب الشهادات.

والمهم في هذه الخلاصة هو الطريقة التي أديرت بها هذه الخلافات والنقاشات وما آلت إليه من تأكيد معادلة "الجامعية المتعددة"، أي اعتبار الرؤى المشتركة والمتفق عليها إطارًا فكريًّا يضم في داخله آراء متنوعة. فمثلًا تم الاتفاق على أن ثمة أزمة فكرية تعاني منها أمة الإسلام وهي بارزة وضاغطة منذ نحو قرنين من الزمان، وأنها أزمة حضارية مركبة متعددة الأبعاد، وأنها تجد جذورًا في طرق

التفكير والتعلم والتثقُّف وأنماط السلوك في المجتمع المسلم المعاصر، وتتبدى مظاهرها وأصداؤها في سائر قطاعات حياتنا الراهنة: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وفي العلاقات الداخلية والبينية والخارجية، وجرى التوافق كذلك على أولوية البعد الفكري وبالأخص المنهاجي في توصيف هذه الأزمة؛ ومن ثم أولوية – أو على الأقل أهمية ومصداقية – المواجهة الفكرية العلمية التي تمثلها دعوة "إسلامية المعرفة" وأهمية مأسستها في المعهد العالمي للفكر الإسلامي... بالتوافق على مثل هذه المسائل أمكن تحديد أطر الاختلاف واستيعابها كالاختلاف حول تشخيص جذور الأزمة، وحول أولويات العلاج..الخ.

تحقيق هذه المعادلة واقعًا بواسطة الدور الإشرافي وإدارة المشروع، ومن خلال آليات الالتقاء والحوار المتصل وتقارير المتابعة والتقدم التراكمية والفكر التوفيقي (لا التلفيقي).. هذا –في تصوري – من أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة والتي ينبغي تحويلها إلى آلية مفصلة ومعتمدة من المعنيين بالأبحاث العلمية الجماعية، ونلخصها على النحو التالي:

1 – من المهم أن يكون القائم على المشروع إشرافًا وإدارة ذا معرفة وخبرة بالموضوع محل الدراسة وبمفاصله الأساسية؛ كي يمكنه تمييز محاور النقاشات المضمونية.

2 – ضرورة اللقاءات المضمونية التي تُطرح فيها دوريًّا خلاصات متتالية لعمل الباحثين في دراساتهم، وتتناول آراءهم ورؤاهم فيما يتعلق بالقضايا والمسائل الأساسية التي تؤلف الموضوع محل البحث.

3 – الحوار الحر المتصل وتسجيل الرؤى وتنظيم عمليات الإدلاء بالآراء بقواعدها المعروفة وبطريقة منظمة تمكن المشرف من تمييز مواطن الاتفاق ومواقع الخلاف واتجاهات الرأي داخل الفريق وما يغلب عليها وما هو أساس وما هو هامشي.

4 تقارير المتابعة والتقدُّم التي يعدها منسق المشروع مهمة في تحقيق التراكم والتواصل وتوثيق التطور في تضييق الفجوات بين الباحثين، على أن يتم تعميم فوائدها على الباحثين بطريقة فعالة.

5 – تمتع المشرف أو مدير المشروع بالقدرة التوفيقية واعتماده معادلة "الجماعية المتعددة" مع الوضوح الفكري والحسم الإداري، (الأمر الذي كانت أ.د. نادية مصطفى نموذجًا عبقريًّا فيه يستحق بالإضافة إلى التقدير، الدراسة والتجريد والنمذجة للاستفادة منه في إدارة المشروعات الجماعية).

(8) مدى تحقيق الهدف الرئيس والأهداف الفرعية

ويرتبط بالنقطة السابقة المعيارُ الأساس لتقويم هذا العمل البحثي تقويمًا ختاميًّا؛ ألا وهو مدى إنجازه للهدف أو مجموعة الأهداف التي توخَّاها في خطته الأساسية. لقد كان الهدف المحوري من هذه الدراسة –كما أوضحنا أعلاه – هو الوقوف على حالة "إسلامية المعرفة" فكرةً وحركةً ومؤسسةً بعد ربع قرن من تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي، من مدخل الانتقال بالفكرة من حالة الفكر الحر السيَّال إلى حالة العلم أو المنظور العلمي ذي التقاليد والمنهجية المحددة. هذا بالإضافة إلى عدد من الأهداف الفرعية الجزئية اللاحقة المتعلقة بتشخيص الفكرة من جوانيَّاتها والإطلال على بيئتها المتصلة بها، الأمر الذي جمعه مدخل الانتقال بالفكرة إلى بناء مدرسة ذات معالم ومبادئ وغايات ومنهاجية عامة مشتركة وإن تنوعت داخلها الروافد أو الاتجاهات الجزئية واختلفت عليها دوائر من خارجها. فهل تحققت هذه الأهداف وتمت الإجابة عن هذين السؤالين الأساسيين؟ وما مدى ذلك؟ وما دلائله؟

ليس لهذا التقرير أن يبتَّ في ذلك، والحكم على ذلك يحتاج إلى بسطٍ، وسيكون محل اختلاف كبير كما أتصور. ولكن الذي أتصوره أن هذا المشروع قد قطع شوطًا لا بأس به في الاقتراب من تحقيق هذين الهدفين: التشخيص والتقويم،

وأنه –وهذا هو الأهم في تقديري – قد فتح بابًا مهمًّا ينبغي على المعنيين بالأمر الولوج فيه، والإسهام في تطوير نتائج هذه الدراسة.

ومن أهم دلائل هذا التقدم التي يمكن الإشارة إليها في هذه العجالة ما يلي:

1 – تحرير دلالات مهمة لمفهوم الأسلمة (إسلامية المعرفة) لدى رواد المعهد وعدد من كوادره وأصحاب التأصيلات المتعلقة بالمفهوم ومراميه، والوقوف على مشتركات وتوافقات في هذا الصدد من المهم رصدها والبناء عليها، بالإضافة إلى اختلافات أيضًا من المهم استيعابها ضمن معادلة "الجامعية المتعددة" التي كان هذا المشروع تجربة مهمة في تحقيقها.

2 – تشخيص معالم خطة المعهد وقياداته ومشاركين فيه من أجل تحقيق مشروع الأسلمة، والاستراتيجيات المتعددة التي دعا إليها المنظِّرون، والاستراتيجيات الفعلية التي أبرزها تطور مسيرة المعهد، وما تعلق بذلك من إنجازات يُفترض المراكمة عليها، ومن جوانب أخرى تحتاج إلى تقليب النظر فيها.

3 – رسم خريطة واسعة لأبعاد المنهجية العامة الفكرية والعلمية التي تمخضت عنها أدبيات الفكرة والمعهد والتي تمثل رؤية –أو بالأدق – رؤى كاتبين عديدين تحت مظلة الأسلمة لما هو علم وعلمي ومنهاج ومنهاجي على مستويات النموذج المعرفي الذي ينبغي أن ينطلق منه البحث والباحثون، والمصادر والمداخل والأدوات البحثية التي تتردد بين الخبرتين الإسلامية والغربية، وحال الإبداع المعاصر من الدائرة الإسلامية في هذا،.. الأمر الذي يؤسس لمنطقة حوار ونقاش مهمة، ويفتح المجال أمام محاولة جماعية مطلوبة لاستخلاص "المنظور العلمي العام" المستقى من فكر وخطاب إسلامية المعرفة والقادر على احتواء النظرية العامة للأكاديميين الإسلاميين في عموم العلوم الاجتماعية والإنسانية (والطبيعية إن أمكنَ).

4 – تقديم نموذج مهم لمحاولة الإجابة عن سؤال أجاد د. فتحي الملكاوي طرحه والتمهيد لإجابته من قبل ومفاده: "كيف يروننا؟": تشخيص التقويم الخارجي لإسلامية المعرفة على الأقل في مستوى خطابها التأصيلي كما بدا عند بعض الآباء المؤسسين.

وفي الختام، فقد حاول هذا التقرير توثيق خبرة مشروع بحثي جماعي مهم، تعلم منه الباحث كثيرًا، ورأى أنه اشتمل على تجربة وخبرة من الجدير التعرف عليها والاستفادة المنهجية العملية منها. وأسأل الله تعالى لأمتي النصر والتأييد والسداد والرشاد، ولهذه الكوكبة من المهمومين بالأمة خير الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

obeikandl.com